جامعة سوهاج

كلية التربية

المجلة التربوية

التحول الديمقراطي واستقلال الجامعات المصرية على ضوء نظريات التحديث: دراسة نقدية

إعداد

د. ناصر شعبان علي طلبة

مدرس اصول التربية–كلية التربية – جامعة الفيوم

تاريخ استلام البحث : ٢٥ يونيو ٢٠٢٤م

تاريخ قبول النشر: ١ يوليو ٢٠٢٤م

الملخص

هدفت الدراسة تعرف الأسباب الكامنة وراء تراجع الجامعات المصرية عن المسار الديمقراطي في اختيار القيادات الجامعية، عن طريق الانتخاب الحر المباشر من قبل المجتمع الجامعي، استخدمت الدراسة المنهج التاريخي، من خلال الاعتماد على مجموعة متنوعة من المصادر الأصلية والمصادر الثانوية، إضافة إلى استخدام الاثنوغرافيا النقدية الذاتية Critical Auto–Ethnography في نقد واقع استقلال الجامعات منذ إنشاء الجامعة الأهلية في مصر حتى الآن. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أن التحولات الديمقراطية داخل الجامعات المصرية تحتاج إلى تربة خصبة تتجسد في نشر ثقافة الديمقراطية، ووجود وثيقة دستورية يتخللها احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، كما أنها عملية تدريجية تأخذ وقتًا وليست طفرة فجائية، وأن من الأسباب الرئيسة لتخلي الجامعات المصرية عن النهج الديمقراطي في اختيار القيادات الجامعية هو تفشي الفساد الإداري في الجامعات المصرية، إضافة إلى السيطرة الأمنية عليها، وكذلك التحزبات والائتلافات الانتخابية، ووجود هياكل السلطة القديمة، إضافة إلى الصراعات الداخلية، وميل القادة المنتخبين إلى الاستقلال، كل هذا أضر بتجربة اختيار القيادات الجامعية؛ مما أسهم في التراجع عن المسار الديمقراطي. وتقترح الدراسة رؤية مستقبلية لدعم الإصلاحات الديمقراطية، بما يعزز استقلال الجامعات المصرية.

الكلمات الدالة: (التحول الديمقراطي– انتخاب القيادات الجامعية– استقلال الجامعات– نظريات التحديث– الجامعات المصرية)

Democratic Transition and the Independence of Egyptian Universities in Light of Modernization Theories: A Critical Study

Abstract

The study aims at identifying reasons behind the retreat of Egyptian universities from the democratic track in selecting university leaders through direct and free elections. The study successfully implemented two research designs, the historical design by using original and secondary sources; and critical analytical auto-ethnography to collect and analyze data. The results have shown that the main reasons for this decline are rampant administrative corruption in Egyptian public universities and political and security control over them. The proliferation of electoral coalitions and old power structures in Egyptian universities adversely impacted the experience of electing leaders. Internal conflicts in universities and the tendency of elected leaders toward independence are reasons to refrain from following the democratic path. Lastly, the study suggests a genuine proposal for enhancing real democratic reforms within Egyptian universities.

Keywords: (*democratic transition, selecting university leaders; autonomy; modernization theories, Egyptian universities)*

مقدمة

تعدُّ الجامعات من أهم المؤسسات التعليمية في المجتمع المعاصر، والتي تسهم في تحقيق آماله وتطلعاته المستقبلية عبر إعداد أفراده مهنيًا وثقافيًا بالطريقة التي يرتضيها، كما تمتاز بتقاليدها الراسخة ونظامها القيمي والمؤسسي الذي يُمكنها من الحفاظ على السمات والمزايا الفريدة الخاصة بها؛ وذلك على الرغم من التحديات والتغيرات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية التي تواجهها من حين لآخر. ويعد استقلال الجامعة من أهم التقاليد الأصيلة التي تتبناها الجامعات منذ نشأتها، وتحرص على المحافظة عليها وتدعيمها؛ لأنها أساس التطوير والتحديث، ومحور هويتها ومركز قوتها. ولكي تحقق الجامعات أهدافها في خدمة مجتمعها؛ لابد أن تكون قادرة على اختيار منسوبيها وقادتها بكل حرية، وتحدد برامجها الدراسية ومحتوى مقرراتها بكل مهنية، وترسم استراتيجياتها وأولوياتها البحثية بخصوصية تامة، وهذه الأهداف لا يمكن أن تتحق إلا باستقلال كامل للجامعات، وتدشين ممارسات ديمقراطية في البناء الاجتماعي والسلوكي لأعضائها؛ لذا تحتاج الجامعات إلى قدر كافٍ من الاستقلالية، وإلى مناخ يؤطر للحرية الأكاديمية لأساتذتها وطلابها (حتاملة & درواشة، ٢٠١٩ ; إبراهيم، ٢٠١٩ ; عدلي،٢٠١٧ ; غبور، ٢٠١٩ ,Ashida, 2023 ; Agasisti, 2017 ;).

ولم تعد درجة استقلالية الجامعات المصرية ونظام حوكمتها –الذي استمر نصف قرن من الزمان – مناسبة لأوضاع الجامعات اليوم، خاصة مع التحولات والإصلاحات العميقة التي لا يزال يشهدها المجتمع المصري في العقد الأخير؛ كنتيجة حتمية لأحداث اجتماعية وسياسية لا يمكن تجاهلها أو مقاومتها؛ فقد أدت ثورات الربيع العربي– التي اجتاحت الدول العربية وفي مقدمتها مصر– إلى تسارع وتيرة التغيرات في البنية الأكاديمية والتشغيلية للجامعات، وارتفع سقف المطالب والآمال بتدشين أو إدخال إصلاحات تتماشى مع التحولات الديمقراطية التي تشهدها مصر؛ لذا قامت الحكومة بتقديم مبادرات لإصلاح مؤسسات التعليم العالي؛ وذلك لاحتواء الأزمة والتي كانت– في جوهرها– أزمة في شرعية النظام آنذاك؛ فدخول المجتمع المصري مرحلة التحول الديمقراطي قد انعكس على الجامعات في شكل حركة تحديث للنهوض بالجامعات في العديد من المجالات وفق النموذج الغربي الحديث؛ حيث

أعطى أعضاء هيئة التدريس الأولوية لقضية استقلال الجامعات، وفي القلب منها اختيار القيادات في معظم الجامعات الحكومية المصرية (Levy, 2013 ; Mazawi, 2011).

وقد أضحى التحديث ضرورة حتمية للتغيير في البنى الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية في المجتمعات المعاصرة، فهو حركة الأشخاص أو الجماعات على طول البعد الثقافي بما تحدده المعايير الثقافية على أنه تقليدي أو حديث، أو هو تحول ثقافي للأفراد داخل ثقافة أو مجتمع معين، أو استبدال النظرة التقليدية بطريقة تفكير عقلانية كما أشار ماكس فيبر(Gwynne, 2009). وعليه فإن عملية التحديث أصبحت أكثر سرعة في مجتمعات اليوم، وتأخذ جوانب أكثر شمولًا؛ كنمو الجوانب الأخلاقية والاجتماعية، والقدرة على الاختيار الشخصي لمستقبل أفضل، إضافة إلى ظهور التنظيم الاجتماعي والقيم المدنية الحديثة (Gavrov & Klyukanov, 2015). وتنطبق هذه المواصفات على ما شهدته الجامعات المصرية في أعقاب الحراك الثوري في٢٠١١م وحتى الآن، حيث سعى المصريون إلى إحداث تغيير في البنية السياسية والاجتماعية للمجتمع المصري.

ويعد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية من بين الفئات الاجتماعية التي سعت بنشاط وحماس إلى التغيير والديمقراطية (Tolba, 2019)، حيث أجمعوا على تطهير الجامعات من القيادات المعينة في العهد السابق على أساس ولائهم للأجهزة الأمنية؛ فلم يكن لهؤلاء القادة الجامعيين أي مساهمات واضحة في تطوير الجامعات، لكنهم فرضوا قيودًا قمعيّة على الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وما يؤكد هذا الطرح تمثيل رئيس جامعة الفيوم للسلطة التنفيذية (الحكومة) خلال المفاوضات مع ممثلي نوادي أعضاء هيئة التدريس، من أجل تحسين رواتب الكادر التدريسي بالجامعات الحكومية؛ حيث أيَّد الدكتور جلال سعيد، رئيس جامعة الفيوم، آنذاك، معارضة الحكومة للمطالب المشروعة لأعضاء هيئة التدريس(خضري، ٢٠٠٨ ; سعيد، ٢٠٢٤)، ونتيجة لهذه الأوضاع المتردية التي شهدتها الجامعات المصرية؛ تصاعدت رغبة المجتمع الأكاديمي نحو الديمقراطية إلى ذروتها، ودشن أعضاء هيئة التدريس حركة اجتماعية أجبرت قادة الجامعات على الاستقالة؛ مما مهد الطريق لانتخاب قيادات جديدة بدءًا من رؤساء الأقسام، وانتهاءً برؤساء الجامعات. وكنتيجة مباشرة للضغوط والاعتصامات المتكررة أمام مكاتب العمداء، ورؤساء الجامعات، استقال معظم القادة رغمًا عنهم، وقبلوا بالتصويت الديمقراطي؛ وبذلك فإن الانتخابات التي تم إجراؤها

في عام ٢٠١٢م كانت على بعد ستة عقود من آخر انتخابات تم إجراؤها لاختيار قادة الجامعات، وفي الأخيرة، تم انتخاب رؤساء الأقسام وعمداء الكليات ورؤساء الجامعات عبر إجراءات شبه ديمقراطية؛ ولذا اعتبر العديد من الأكاديميين أن الجامعات –خاصة في دول العالم الثالث– تعد حاضنات للتحديث والتغيير (Ibrahim, 2011; Warden, 2011).

وتشير الأدبيات البحثية إلى وجود علاقة وثيقة بين الجامعات وتدعيم الممارسات الديمقراطية (الشرفات، ٢٠١٩ ;Kristinsson, 2023; Levin & Greenwood, 2016 ;Tierney, 2022)، كما أن المؤسسات التعليمية وعلى رأسها الجامعات تعد إحدى آليات التحول الديمقراطي؛ نظرًا لامتلاكها القوي البشرية والتي تعد الأساس لحركات التغيير الاجتماعي في مجتمعاتها (Ibrahim, 2011; Göransson & Brundenius, 2011)، كما تتأثر الجامعات إيجابًا وسلبًا بنجاح عمليات التحول الديمقراطي وفاعليتها (الأمين، ٢٠١٨ ; Kassimir, 2009 ; Kratou & Laakso, 2022)، كما يمتد التأثير الديمقراطي للجامعات إلى شرائح أخرى في المجتمع وليس فقط أولئك الذين تعلموا فيها (Bryden & Mitenzwei, 2013; Cole, 2017; Post, 2012).

في السياق هذا أشار جيروم في دراسته (Jerome, 2001) أن هناك تغيرًا ملحوظًا في القيم الجامعية قبل عملية التحول الديمقراطي وبعدها في بولندا، حيث انعكست هذه التحولات على مؤسسات التعليم العالي، متصمنة نمو القيم الداعمة للديمقراطية والمشاركة السياسية بين مكونات المجتمع الجامعي خاصة الطلاب، كما أكدت دراسة رودريجو وآخرون (Rodrigo, et al., 2017)، تأثير مرحلة التحول الديمقراطي والتي شهدتها إسبانيا على الجامعات؛ حيث تم إدخال برامج دراسية جديدة وبمفهوم مختلف كإنشاء برامج جديدة ترتكز على احتياجات المجتمع، وتوفير فرص لفئات اجتماعية كانت مهمشة فيما سبق.

كما سعت دراسة (دقلو، ٢٠١٥)، إلى تحديد العلاقة بين التعليم الجامعي والديمقراطية في عشر دول عربية هي: (مصر، الأردن، تونس، الجزائر، اليمن، العراق، فلسطين، لبنان، السعودية والسودان)، عبر استخدام أسلوب المسح الاجتماعي، وأظهرت الدراسة عدم وجود علاقة إيجابية بين حصول الأفراد على التعليم الجامعي، ودعمه لنظام الحكم الديمقراطي، وتفضيله للممارسات الديمقراطية في الدول العربية. وقد حاول السعدني في دراسته (Saidani, 2017) قياس مدى حضور الديمقراطية في الخطابات، والممارسات،

والمقررات والمناهج التعليمية بالجامعات العربية، حيث بلغت عينة الدراسة ٣٦ جامعة من ١٨ دولة عربية، وقد اعتمدت الدراسة على نتائج مسح تم جمعه حول خطابات الجامعات، وتم تحليل الخطابات، والمقررات الدراسية والتي تحتوي على دلالات متعلقة بالديمقراطية، وتوصلت الدراسة إلى ضعف تمثيل الديمقراطية في المناهج والبرامج والدورات الدراسية، وغيابها عن خطاب قيادات الجامعة وسلوكهم اليومي. كما أكدت الدراسة وجود قوى تعيق الممارسة الديمقراطية داخل المؤسسات الجامعية عبر المقاومة السلبية للتطور والتغيير من قبل نسبة كبيرة من أعضاء هيئة التدريس والقيادات الجامعية. كما ذكر (شريف، ٢٠١٢) في دراسته أن من ضمن المتغيرات العالمية التي تفرض على الجامعات ضرورة التمتع بدرجة عالية من الاستقلالية اتساع دائرة الديمقراطية وممارستها في مختلف الدول، وحرص الجماهير على الحصول على حقوقها الإنسانية.

لكن (الأمين، ٢٠١٨) ذهب أبعد من ذلك؛ حيث أكد تأثير فترة التحولات الديمقراطية على الجامعات العربية، وأشار إلى أنه بعد التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية لا يزال النموذج السياسي في حوكمة الجامعات العربية هو الأكثر انتشارًا؛ والذي يعمد إلى تضييق الخناق على الحريات الأكاديمية، والمشاركة السياسية والمجتمعية، وتوليد الأفكار الجديدة الضرورية للتغيير الاجتماعي، ويترافق ذلك مع ضعف الثقافة المدنية في خطاب القيادات الجامعية ومواثيقها الرئيسة في مسائل ، مثل: الديمقراطية، وثقافة القانون، والالتزام المدني، والإنسانيات، وبيداغوجيا التقصِّي والمناقشة. وقد اتفقت دراسة صالح وجمار (Saleh & Gamar, 2024) مع نتائج دراسة الأمين حيث أكدت أن نظم الحكم أو حوكمة أنظمة التعليم العالي العربية تتصف بالصبغة غير الديمقراطية؛ لأنها– من وجهة نظر الدراسة– تعمل ضمن نظام سياسي مركزي تمارس من خلاله الهيئات الحكومية نفوذًا كبيرًا على الجامعات يسلبها استقلالها، كما يغيب اعتماد أعضاء اللجان المؤسسية لممارسات صنع القرار التداولية والتشاركية القائمة على الأدلة أثناء مشاركتهم في تنفيذ السياسات الجامعية.

كما أشار مزاوي في دراسته (Mazawi, ٢٠١١) أن الجامعات في المنطقة العربية لاتزال تعيش تحت ممارسات غير ديمقراطية؛ نتيجة ارتباطها بأنظمة حكم شمولية، حيث تعتمد الجامعات على الحكومات في التمويل والإنفاق؛ وهو ما أفضى بها إلى تبعية كاملة

تحت مظلة أنظمة الحكم وتوجهاتها في هذه الدول، كل هذا يؤثر في مسيرتها لتنمية المجتمع وتحديثه، ومن ثم أنهى دراسته كما بدأها معنونًا إياها "*ثورة التعليم العالي في المنطقة العربية والتي لم تبدا بعد*". في ذات السياق أكد العبيدي (El-Obeidy, ٢٠١٤) أن الإصلاح الديمقراطي في الجامعات المصرية– والذي نادت به الحركات الاجتماعية الأكاديمية مثل جماعة ٩ مارس وغيرها في خضم أحداث الربيع العربي وثوراته في المنطقة– لم يفض إلى تغيرات عميقة في البنى الاجتماعية في الجامعات، حيث أشار إلى تأثيرات إيجابية للحراك الأكاديمي على التعليم الجامعي؛ ولكنه أكد– في الوقت ذاته– وجود تأثيرات سلبية لبعض الممارسات الديمقراطية كانتخاب القيادات الجامعية. وهذا ما أكدته دراسة ليدنسي (Lindsey, 2012) من وجود صعوبات جمة تواجه الجامعات المصرية في المرحلة الانتقالية؛ لتحقيق الإصلاح التعليمي، وضمان الحرية البحثية لكافة مكونات المجتمع الجامعي من طلاب وباحثين وأعضاء هيئة تدريس، حيث أكدت أن الإصلاحات الثورية لم تصل إلى الجامعات، كما أن الجامعات أصبحت ميدانًا للصراع السياسي بين طوائف المجموعات الإسلامية والتيار المدني على قضايا هوية الدولة، والدستور، ومساحة المشاركة السياسية وحجمها.

ومن خلال استقراء الباحث للدراسات السابقة المرتبطة باستقلال الجامعات في فترات التحول الديمقراطي يتضح أن استقلال الجامعات يتأثر– بشكل كبير– بالتحولات الديمقراطية التي تسود الدول وتنعكس على الجامعات في شكل إصلاحات ديمقراطية، وتعليمية في بنيتها الأكاديمية، وتنظيم مؤسساتها، ووظائفها البحثية والخدمية؛ فكلما تتسمت مرحلة التحول الديمقراطي بالسلمية وتضمين كافة الفئات في العملية السياسية؛ انعكس ذلك إيجابيًا على الجامعات، وأسهم في رسوخ الممارسات الديمقراطية، وزاد من استقلال الجامعة عن الجهات الأخرى في الدولة. وعلى الرغم من تعرُض الدراسات السابقة لأوضاع الجامعات في فترات التحول الديمقراطي فإنه لا توجد دراسة واحدة تطرقت إلى العلاقة بين استقلال الجامعة والتحولات الديمقراطية التي تشهدها الدول خاصة في المنطقة العربية، كما لم تشير الدراسات السابقة إلى دراسات حالة توفر معلومات عميقة وثرية عن تجربة الجامعات خلال فترات التحول الديمقراطي؛ مما قد يعطي الأفضلية للدراسة الحالية ويظهر تفردها، ويعظم من

إسهامها في الأدب البحثي في مجال استقلال الجامعات والتحولات الديمقراطية، خاصة في بلدان العالم الثالث.

مشكلة الدراسة

خلقت التحولات البنيوية التي شهدها المجتمع المصري منذ اندلاع ثورات الربيع العربي وحتى الآن حراكًا سياسيا أفضى إلى إصلاحات ديمقراطية في الجامعات المصرية؛ ولكنها سرعان ما تداعت في وجه القوى المحافظة والمقاومة للتغيير(Mazawi, 2011 ; El-Obeidy, ٢٠١٤)، فهياكل الحكم الديمقراطي في الجامعات المصرية، مثل: القيادة التمثيلية، والانتخابات الديمقراطية العادلة لاختيار القيادات، والحرية الأكاديمية لم تعد مفعلة (الأمين، ٢٠١٨). فعلى الرغم من المطالبة بضرورة الحكم الذاتي، وأن تسترد الجامعة استقلالها، وتدير معاهدها وكلياتها دون تدخل من السلطة التنفيذية؛ فقد تم التراجع عن الأخذ بنظام الانتخاب، وتم إقرار التعيين للقيادات الجامعية كصيغة لتولي المناصب القيادية داخل الجامعات. لذا تحاول الدراسة الحالية التوصل إلى الأسباب الكامنة وراء تراجع الجامعات المصرية عن النهج الديمقراطي المتمثل في الاختيار الحر والمباشر للقيادات، والأخذ بنظام التعيين بدلًا منه، وبذلك تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيس:

لماذا تراجعت الجامعات المصرية عن المسار الديمقراطي، وما أبرز أشكال ومظاهر التراجع في ضوء نظريات التحديث؟ ويتفرع من هذا التساؤل العديد من الأسئلة الفرعية وهي كالتالي:

١– ما الإطار المفهومي للتحول الديمقراطي واستقلال الجامعات؟

٢– ما المقصود بنظريات التحديث ومحدداتها وأبعادها، وأبرز أفكارها؟

٣– ما واقع استقلال الجامعات خلال فترة التحول الديمقراطي في الجامعات المصرية؟

٤– ما الرؤية المستقبلية لتعزيز الأصلاحات الديمقراطية في الجامعات المصرية لدعم استقلالية الجامعات؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية تحديد الإطار المفهومي للتحول الديمقراطي واستقلال الجامعات، وبيان المقصود بنظريات التحديث ومحدداتها، وأبعادها، وأهم أفكارها ومنطلقاتها النظرية، إضافة إلى تحليل واقع استقلال الجامعات خلال فترة التحول الديمقراطي في المجتمع المصري في ضوء نظريات التحديث، وأخيرًا، محاولة وضع رؤية مستقبلية لتعزيز الإصلاحات الديمقراطية لدعم استقلالية الجامعات في مصر.

أهمية الدراسة

أولاً– ترجع أهمية الدراسة الحالية لتناولها موضوعا حيويا، وهو التحول الديمقراطي في الجامعات المصرية؛ حيث إن هناك غيابا واضحا للدراسات والأبحاث التي تتناول هذه القضية في مؤسسات التعليم العالي المصرية؛ لذا تساعد الدراسة في سد الفراغ البحثي والتطبيقي في هذا المجال.

ثانيًا: تنطلق الدراسة من الإيمان الراسخ بضرورة توسيع الممارسة الديمقراطية في الجامعات المصرية؛ حتى تنطلق إلى نطاق أرحب يعزز مكانتها الأكاديمية، ويرتقي بها في التصنيفات الدولية للجامعات.

ثالثًا: دعم جهود الإصلاح للنهوض بالجامعات المصرية؛ انسجامًا مع المعايير والتوجهات المحلية، والمؤشرات العالمية الداعية لتفعيل دور الجامعات في تطوير المجتمعات، وتحسين الممارسات الديمقراطية بها.

رابعًا: تناول الدراسة الحالية حقلًا معرفيًا لايزال يعاني من الندرة فى الدراسات العلمية العربية، إذ إن قضية التحول الديمقراطي في مؤسسات التعليم العالي العربي بحاجة إلى إجراء المزيد من البحوث والدراسات العلمية لتجسير هذه الفجوة.

وأخيرًا: ما تتوصل إليه الدراسة الحالية من نتائج قد تفيد وزارة التعليم العالي، والمجلس الأعلى للجامعات في إعادة رسم سياساتهما المؤسسية، من أجل تعزيز الإصلاحات الديمقراطية داخل الجامعات وزيادة استقلالها.

منهج الدراسة

تم اختيار المنهج التاريخي كنهج شامل لهذه الدراسة، فمن خلال الاعتماد على مجموعة متنوعة من المصادر الأصلية والمصادر الثانوية، والقوانين والقرارات الوزارية، والكتب والدراسات العلمية التي تناولت أوضاع الجامعات المصرية وتطور استقلالها منذ نشأتها عام 1908 وحتى الآن، والتي أسهمت في تعزيز فهمنا للأسباب التي أدت إلى تقلص استقلال الجامعات المصرية، وكذلك الربط بين العوامل المختلفة التي أدت إلى تبعية الجامعات ورضوخها للأنظمة الحاكمة في تتابع وترتيب منطقي (دويدي، ٢٠٠٠ ;عثمان، ٢٠١٥). كما تم استخدام الإثنوغرافيا النقدية الذاتية Critical Auto–Ethnography وهي طريقة بحث تسعى إلى وصف التجربة الشخصية، وتحليلها باستمرار لفهم التجربة الثقافية لمجموعة بشرية محدد (Ellis, 2004; Jones, 2005)؛ وبالتالي، فهي مزيج من تقنيات الإثنوغرافيا والسيرة الذاتية التي تتضمن عناصر من تجربة حياة الشخص عند الكتابة عن الآخرين، أو عن ظاهرة اجتماعية محددة، وتعتمد الإثنوغرافيا النقدية الذاتية على الخبرة الذاتية، والحوار مع أعضاء المجموعة في سياق اجتماعي وثقافي معين؛ ولذلك فإنها تنتج عملا علميا ذا جودة مرتفعة يربط التجربة الشخصية بالظواهر الاجتماعية الكلية في المجتمع.

ومثلت جامعة الفيوم مجتمع الدراسة الحالية، حيث كنت ومازلت عضوًا في هذا المجتمع، ولذلك اكتسبت معرفة وثيقة من خلال مشاركتي المهنية مع أعضاء هيئة التدريس، وكان لي دور مزدوج كعضو في العالم الاجتماعي (جامعة الفيوم)، وكباحث لهذا العالم. وقد تألفت مصادر البيانات من المصادر الأصلية والثانوية وكذلك النقاشات مع الزملاء المشاركين في الحدث، إضافة إلى التأمل الذاتي، كما قمت أيضًا بتجميع العديد من الملاحظات خلال مشاركتي في هذه الأحداث، وكنت أكثر تحليلًا ووعيًا بذاتي، ومشاعري، وتجاربي التي تم دمجها في القصة، واعتبرت بيانات حيوية لفهم العالم الاجتماعي الذي تتم ملاحظته ودراسته. كما تم تطوير رؤى نقدية من السرد حول الآثار الأوسع للبنية الاجتماعية التي تشكل الهوية والممارسة في المجتمع الجامعي محل الدراسة، علاوة على ذلك، حاولت تقديم تفسيرات نظرية حول أسباب الظاهرة ونتائجها على جامعة الفيوم (Ellis & Bochner, 2000; Muncey, 2010).

وقد تمت مناقشة نتائج الدراسة مع أعضاء هيئة التدريس للتأكد من صدقها وعمقها، كما تلقى الباحث تعليقات من العديد من الباحثين والخبراء بجامعة الفيوم (Fettermann, 2010; Golafshani, 2003)، كما أن خبرة الباحث وإتقانه لمجال دراسته تلعب دورًا مهمًا في تحقيق الصدق؛ حيث إن الباحث لديه خبرة طويلة في إجراء البحوث النوعية والتاريخية خلال رحلة الدكتوراه، وما تلاها من أبحاث ودراسات.

حدود الدراسة

تتمثل الحدود الموضوعية في دراسة استقلال الجامعات المصرية (تجربة اختيار القيادات الجامعية بنظام الانتخاب المباشر من قبل المجتمع الجامعي) في فترة التحولات الديمقراطية التي شهدها المجتمع المصري، أما الحدود المكانية فتمثلت في التركيز على تجربة جامعة الفيوم الانتخابية لاختيار قادتها: (رؤساء الأقسام، عمداء الكليات، ورئيس الجامعة)، كما تمثلت الحدود البشرية في المجتمع الجامعي، خاصة أعضاء هيئة التدريس، والهيئة المعاونة بجامعة الفيوم.

مصطلحات الدراسة

التحول الديمقراطي: هو عملية تحول الأنظمة السياسية الشمولية غير الديمقراطية إلى أنظمة ديمقراطية تؤمن بالتعددية الحزبية، وتدعم الممارسات الديمقراطية؛ كالانتخابات، وتقاسم السلطة، وتمثيل مختلف مكونات المجتمع في عملية صنع القرار السياسي (منصور، ٢٠٢٠، ص ١٣). ويعرف أيضا بأنه: إجراء تعديلات أو تضمينات جديدة؛ كالتعددية الحزبية، والتنافس السياسي، وإجراء الانتخابات النزيهة في النظام السياسي القائم من خلال النخب الحاكمة (غليون، د.ت، ص ٩٧). ويمكن تعريفه إجرائيًا بعملية تطبيق القواعد والممارسات الديمقراطية في مؤسسات التعليم العالي لتشمل كافة أطياف المجتمع الجامعي وقضاياه الأساسية، فهي بذلك إجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي.

استقلال الجامعات: هو استقلالها عن الدولة وجميع القوى الأخرى في المجتمع لاتخاذ قراراتها الخاصة بشأن إدارتها الداخلية، وأوضاعها وأولوياتها المالية، وسياساتها التعليمية والبحثية، والأنشطة الأخرى ذات الصلة (شريف، ٢٠١٢، ص١٠١). ويُعرف أيضًا

بأنه: إعطاء الحرية للجامعات في أن تدير شئونها بذاتها، وتعين العاملين، وتحدد شروط خدمتهم بها، وتحدد أعداد الطلاب المقبولين للدراسة، ومراقبة مواردها المالية، وتنظيم كياناتها بوصفها كيانات قانونية (حنفي، ٢٠٠٩، ص ١٦٧). ويمكن تعريفه إجرائيًا بالحكم الذاتي للجامعة المتمثل في سن قوانينها الخاصة بإرادة أعضائها، وبما يخدم مصالحها، ويحقق أهدافها في ضوء الرؤية العامة للدولة.

نظريات التحديث: وهي مجموعة نظريات ظهرت في الغرب وتركز على بعدين رئيسيين: وهما البعد الثقافي، والبعد الاقتصادي التنموي في تفسير تحول الدول من النمط التقليدي إلى النمط الحديث العصري على غرار الدول الغربية المتقدمة (Gwynne, 2009, p. 163). أو هي مجموع التغيرات التي تحدث في المجتمع مع بروز ظواهر حداثية جديدة؛ كالتصنيع، والتحضر، والتحولات الديمقراطية، والحركات الاجتماعية، وتبني مواقف وقيم حداثية (سلام، ٢٠٠٢، ص ٦١). ويمكن تعريفها إجرائيًا بمجموعة النظريات التي تفسر التغير الذي يطرأ على السلوك، والقيم الثقافية لجماعة ما في وقت معين، باتجاه التطور والتقدم والتحديث.

خطوات السير في الدراسة

تسير الدراسة وفق الخطوات التالية:

المحور الأول: التحول الديمقراطي واستقلال الجامعات: الأسس النظرية والمنطلقات الفكرية.

المحور الثاني: نظريات التحديث والشروط البنيوية للتحول الديمقراطي في علاقتها باستقلال الجامعات في دول العالم الثالث.

المحور الثالث: استقلال الجامعات المصرية ومسارات التحول الديمقراطي ومعوقاته (تجربة جامعة الفيوم لاختيار القيادات الجامعية).

المحور الرابع: الرؤية المستقبلية لتعزيز الإصلاحات الديمقراطية في الجامعات المصرية لتدعيم استقلال الجامعات.

الإطار النظري

المحور الأول: التحول الديمقراطي واستقلال الجامعات: الأسس النظرية والمنطلقات الفكرية

هناك علاقة وثيقة بين مؤسسات التعليم العالي والتحولات الديمقراطية التي تشهدها المجتمعات الإنسانية، حيث يعد الفاعلون الاجتماعيون في الجامعات من الفئات التي تسعى نحو الديمقراطية، وتحاول ترسيخها في ممارساتهم الجامعية، كما تؤثر التحولات الديمقراطية على بنية الجامعات ووظائفها، ونظم حوكمتها. لذا يتكون هذا المحور من جزئين رئيسيين يتناول الأول: تحديد مفهوم التحول الديمقراطي وماهيته، وخصائصه، ومداخله النظرية، وأنماطه، ومعوقاته، وكذلك التحول الديمقراطي في مؤسسات التعليم العالي، أما الجزء الثاني: فيتناول استقلال الجامعة: مفهومه، وأبعاده، وخصائصه، وأبرز المعوقات والتحديات التي تواجهه، إضافة إلى تتبع تاريخي لاستقلال الجامعات في مصر في العصر الحديث.

أ. مفهوم التحول الديمقراطي وأسبابه

تشير الدلالة اللغوية للفظة التحول إلى التغير أو النقل، فيقال تحول عن الشيء زال عنه أو غيره أو نقله من مكانه إلى آخر أو غيره من حال إلى حال، ويقال حُال الرجل يحُول مثل تحُول أي تغير موضعه، ويقال حال الشئ نفسه يحول حولا بمعنيين يكون تغييرًا أو تحولًا (ابن منظور، ١٩٩٤، ص ١٨٨)، ويقابل كلمة التحول في اللغة الإنجليزية كلمة"Transition" وتعني المرور أو الانتقال من حالة معينة أو من مرحلة أو مكان معين إلى حال أو مرحلة أو مكان آخر(Collins dictionary, 2024). أما الدلالة الاصطلاحية فتشير إلى أن مفهوم التحول الديمقراطي– في أبسط معانيه– يعني الانتقال من صيغة حكم شمولي غير ديمقراطي إلى صيغة حكم ديمقراطي تعددي، فخلال مرحلة التحول الديمقراطي يتم تفكيك النظام القديم غير الديمقراطي وبناء نظام ديمقراطي جديد، كما تشمل عملية التحول البنية الدستورية والقانونية، والمؤسسات والعمليات السياسية، كما تشهد أيضا صراعات، ومساومات، وتفاوض بين مراكز القوي المتعددة في المجتمع (الوحيشي، ٢٠١٥، ص٤٩). كما يعرف أيضا بأنه: عملية الانتقال من حكم الفرد أو الحزب أو النخبة إلى الحكم الديمقراطي؛ حيث تمارس الأغلبية الحكم عبر المجالس النيابية (كربوش، ٢٠٢٣، ص ٧٤٥).

وتوجد شبكة من المفاهيم ترتبط وتتداخل وظيفيًا مع مصطلح التحول الديمقراطي؛ حيث هناك اختلاف واضح بين مفهوم التحول الديمقراطي ومفهوم الديمقراطية؛ فالتحول الديمقراطي عملية تغير النظام تبدأ من نقطة ما عندما تبدأ الأنظمة الشمولية في الانهيار، ووضع دستور جديد، وهياكل ديمقراطية جديدة، وتعديل النخب السياسية لسلوكها بما يتوافق مع قواعد الديمقراطية المقررة (Paul, 2005, P. 405). فالتحول الديمقراطي يُظهر انقسامات داخل المجتمع في إطار نظم الحكم الاستبدادية بين المجموعات المتشددة والمعتدلة؛ حيث تميل المجموعات المعتدلة إلى التفاوض حول السلطة والتخلي عنها بدلًا من الاقتتال الداخلي مع شعوبهم، أما المجموعات المتشددة فيصرون على مواقفهم، ويكرسون بقاءهم في مناصبهم، من خلال سياسات قمعية راديكالية للسيطرة على الشعب ومؤسساته المختلفة (هلال، ٢٠٠٦)، أما الديمقراطية فهي وسيلة لتنظيم المجتمع، وكلمة ديمقراطية مشتقة من اللغة اليونانية وتعني حكم الشعب؛ أي أن الشعب في الأنظمة الديمقراطية هو الذي يمتلك السلطة السياسية. وهذا يعني أن الاقتراح الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات يفوز في التصويت؛ وبذلك لا يُمكن لشخص واحد أن يقرر أي شيء ما لم توافق عليه الأغلبية. ومع ذلك، لا يُمكن للأغلبية أن تتخذ قرارات تنتهك الدستور أو حقوق الإنسان، ولا يجوز لها أن تقمع الأقليات الموجودة في البلاد والتي هي فئات مجتمعية ينتمي إليها عدد أقل من الناس؛ مقارنة بالذين ينتمون إلى الأغلبية. وتتمثل الديمقراطية في وجود منافسة حقيقية بين الأفراد والجماعات على جميع المناصب المؤثِّرة في سُلطة الحكومة، ومستوى شامل لمشاركة سياسية، ومستوىً كافٍ من الحريات المدنية والسياسية (سورسن/البطاينة، ٢٠٠٨/٢٠١٥).

كما يتتداخل مفهوم التحول الديمقراطي مع مصطلح الإصلاح الديمقراطي والذي يراه بعض الباحثين مرادفًا له بينما ينظر إليه آخرون؛ باعتباره نظاما ديمقراطيا قائما وحدث فيه بعض الخلل؛ مما يستدعي إعادته إلى مساره الصحيح. كما يتداخل أيضا مفهوم التحول الديمقراطي مع مصطلح الترسيخ الديمقراطي والذي يعده البعض مرحلة متقدمة من التحول الديمقراطي يتمثل في تعزيز الديمقراطية ورسوخها داخل المؤسسات وفي سلوكيات الأفراد والجماعات. أما مصطلح الانتقال الديمقراطي فيعد أحد مراحل عملية التحول الديمقراطي وأخطرها؛ فمن الممكن أن يتعرض فيها النظام إلى انتكاسات نتيجة الصراع بين النظام القديم

والممارسة الديمقراطية الحديثة. كما توجد– أيضا– علاقة بين التحول الديمقراطي ومفهوم الثورة، فالتحول الديمقراطي قد يأتي عن طريق الثورة لإزالة الأنظمة التسلطية بالقوة والتغيير الجذري لمختلف مناحي الحياة في النظام السلطوي الاستبدادي. ومن المتعارف عليه أنه ليس من المعتاد أن تشكل الثورة ضمانًا لحدوث التحول الديمقراطي ونجاحه إذا صاحبها عنف مفرط بين شرائح الشعب، كما أن مرحلة ما بعد الثورة قد تواجه مشكلة بناء الدولة وليس ترسيخ أسس الديمقراطية؛ مما قد يعيد تجربة الدولة التسلطية (كربوش، ٢٠٢٣، ص ٧٤٨ ;منصور، ٢٠٢٠، ص ١٥–١٦).

أما عن أسباب التحول الديمقراطي، فتذكر الدراسات التي تناولته في عديد من الدول التي شهدت تغيرا في الأنظمة السياسية– أن هناك مجموعة من الأسباب تمهد للتحول الديمقراطي منها: ١) ضعف سيطرة الحكومات الاستبدادية ولجوؤها للعنف، فمن خلال إخلالها بمبادئ الحكم الرشيد، وعدم قدرتها على تلبية حاجات المواطنين؛ الأمر الذي يدفع الجماعات السياسية للمطالبة بالإصلاح وحتى الثورة لإعادة بناء النظام، وبدلًا من قيام النظم التسلطية بالاستجابة لهذه المطالب تتحايل على الديمقراطية عن طريق التلاعب الانفعالي والنفعي بمشاعر الجمهور واختزال معنى الوطن في النظام القائم، ٢) من خلال عدوي الحراك الشعبي في دول أخرى، حيث عندما يطالب شعب دولة ما بالديمقراطية سوف تتأثر الدول المجاورة، ويبدأ مواطنوها في المطالبة بالإصلاح والديمقراطية. ٣) النمو الاقتصادي وارتفاع مستوى المعيشة والذي يفضي إلى تكوين طبقة وسطي تطالب بمنحها فرص حقيقية للانخراط في العملية السياسية، وفي حالة صعوبة ذلك تكون هذه الطبقة قادرة على التعبئة العامة للجماهير للمطالبة بالإصلاح والتغير في بنية النظام القائم. ٤) مطالبة النخب السياسية في النظام القائم بالإصلاح، حيث تدرك النخب الحاكمة أن التحول الديمقراطي أصبح الخيار الوحيد للحفاظ على النظام القائم من الإنهيار. ٥) وقد يحدث التحول الديمقراطي نتيجة عوامل خارجية تؤدي إلى إحداث التحولات الديمقراطية وتؤثر على مسارها داخل الأنظمة التسلطية، من أجل إجراء إصلاحات ديمقراطية في الأنظمة السياسية القائمة، وهي ضغوط المجتمع الدولي الجديد، وتنامي ظاهرة العولمة وانعكاستهاعلى البلدان التي تشهد تحول ديمقراطي، أو من قبل المؤسسات الدولية الكبرى؛ كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي

وغيرها (الوحيشي، ٢٠١٥، ص ٥٧ ; منصور، ٢٠٢٠، ص٢٢–٢٥ ; حمد، ٢٠١٠، ص ٥٨٧).

كما أن هناك مجموعة من العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي منها ١) قوة المجتمع المدني وفاعليته، ودوره في تطوير الديمقراطية، ومحاربته كافة أشكال التعصب الطائفي والعرقي، ودفع عجلة التقدم إلى الأمام. فوجود مجتمع مدني نشط يعد خطوة مهمة ومؤثرة في إحداث التحول الديمقراطي في المجتمعات؛ فلابد من وجود تفاعل بين النخب الحاكمة والقاعدة المحكومة ولا يتحقق ذلك إلا بوجود المؤسسات التطوعية المستقلة عن الحكومة (منصور، ٢٠٢٠، ص ٢٦)، كذلك ٢) الثقافة السياسية التي تدعم المشاركة السياسية والديمقراطية، حيث يميل التحول الديمقراطي إلى النجاح في البلدان التي تنتشر فيها ثقافة سياسية تدعم المشاركة السياسية والديمقراطية (حمد، ٢٠١٠، ص ٥٨٨)، وأيضا ٣) العوامل الاقتصادية والتي تدفع النظم غير الديمقراطية نحو التحول إلى الديمقراطية، حيث تؤدي الأزمات الاقتصادية إلى التشكيك في كفاءة السياسات العامة للنظام التسلطي وفي حقه في الاستمرار في تولي مقاليد الحكم، فالنمو الاقتصادي يرتبط إيجابيًا بالتحولات الديمقراطية والتي ترتبط بالمجتمع المتعلم ذي الثقافة السياسية الصحيحة الداعمة للديمقراطية.

يتضح من العرض السابق أن التحول الديمقراطي قد يتم بصورة سلمية أو عنيفة في كثير من الأحيان، كما يستوجب هدم وتعطيل مؤسسات النظام الديكاتوري، وبناء مؤسسات سياسية وقانونية تمهد لكتابة الدستور الذي يضمن الحريات، ويعمل على تطبيق القانون على الجميع، ويمهد لإجراء انتخابات؛ والتحول الديمقراطي بذلك هو تقويض نظام سياسي منهار وتأسيس نظام جديد. وليس من الضروري وفقًا للأدبيات البحثية في المجال السياسي أن ينتج التحول الديمقراطي نظامًا جديدًا يتخذ من الديمقراطية والتعددية أساسا لممارساته السياسية؛ ولكن قد ينتج نظامًا سلطويًا أيضا يكمم الأفواه، ويصادر الحريات، ويقلص رقعة المشاركة السياسية من جانب قوي المعارضة داخل الفضاء السياسي للمجتمع (منصور، ٢٠٢٠، ص ٢٠).

ب. المداخل النظرية المفسرة للتحول الديمقراطي

توجد ثلاثة اتجاهات أو مداخل نظرية سائدة في الأدبيات البحثية تفسر ظاهرة التحول الديمقراطي في المجتمعات الإنسانية وهي: ١) المدخل التحديثي والذي يربط انتشار

الديمقراطية بالتنمية الاقتصادية، وزيادة حركة التصنيع والتي تؤدي إلى ارتفاع الدخل؛ ومن ثم زيادة الولاء للدولة ويترافق معه أيضا السلوكيات الثقافية التي تدعم التحديث والتي تعد أساسا للممارسات الديمقراطية السليمة؛ كالحراك الاجتماعي، وانتشار التعليم، وأدوات الاتصال. ٢) المدخل البنيوي ويري هذا الاتجاه أن المسار التاريخي لأي دولة نحو الديمقراطية يتحدد من خلال البني المتغيرة للطبقة، والدولة، والقوي الدولية، فيركز هذا المدخل على دراسة التشكيلات الطبقية، والبني الاجتماعية، والتطور التاريخي لهما، ضمن إطار علاقات القوي الدولية وتوازنها. ٣) أما المدخل الانتقالي فيعطي دورًا متزايدًا للنخب السياسية في إحداث التحولات الديمقراطية وتعزيزها، وقد ركز هذا الاتجاه أيضًا على آليات الانتقال إلى الديمقراطية عوضًا عن التركيز على شروط الانتقال (كربوش، ٢٠٢٣، ص ٧٥٣-٧٥٤).

ج.أنماط التحول الديمقراطي وخصائصه

هناك مجموعة من السمات والخصائص تتميز بها مرحلة التحول الديمقراطي والتي تشكل ملامح هذه العملية شديدة الخصوصية في حياة المجتمعات الإنسانية؛ لكن وعلى الرغم من ذلك لا يوجد نمط واحد أو طريق محدد للتحول الديمقراطي، بل كل حالة تأخذ طابعا أيديولوجيا يرتبط بطيبيعة المجتمع وتركيبته الاجتماعية، والثقافية، والسياسية؛ ومع ذلك هناك ملامح وخصائص عامة للتحول الديمقراطي وهي: ١) غموض فترات التحول الديمقراطي فلا يعُرف من سيفوز ومن سيخسر، حتى لو كان هناك اتفاق على أهداف التحول السياسي والاجتماعي، فالعمليات التي تهدف إلى تحقيق هذه الأهداف تتفاوت بشكل واضح، فالدول التي تحدث فيها تحولات قد تختلف في مستويات عدم الاستقرار الحكومي، الجمود في اتخاذ القرارات، وظهور احتجاجات عنيفة. ٢) تغير هياكل الأنظمة الاستبدادية السابقة خلال فترة التحول الديمقراطي وتوسيع نظام الممثلين السياسيين، ٣) ليس كل التحولات التي تشهدها النظم الاستبدادية تشهد نفس النمط من التحول؛ فقد يستبدل النظام الأوتوقراطي بنظام استبدادي آخر مع تغير وجوه الفاعلين السياسيين والنخب الحاكمة (ياسين، ٢٠١٦).

أما فيما يخص أنماط التحول الديمقراطي، فالدراسات التي تمت على مجتمعات تشهد هذه الظاهرة أكدت اختلاف أنماط التحول الديمقراطي إلى مجموعة متداخلة من العوامل التي

تحدد أسلوب وسرعة التحول، وقد صنفت الأدبيات البحثية أربعة أنماط رئيسة للتحول هي: ١) التحول من أعلى وذلك عندما تقود النخب الحاكمة عملية التحول الديمقراطي والتغيير في النظام القائم، وفي هذه الحالة تكون الحكومة أقوى من المعارضة، فالتحول يبدأ من قمة الهرم السياسي إلى القاعدة. ٢) التحول من أسفل إلى أعلى قمة الهرم السياسي وفي هذه الحالة تقود المعارضة المبادرات نحو تحقيق الديمقراطية بما يفضي في نهاية المطاف إلى انهيار النظام القائم لعدم استجابته للمطالب المشروعة وإصراره على سياساته القمعية ذات التوجه الأحادي.٣) النمط التعاوني لإحداث التحول الديمقراطي ويتمثل في تلاقي مطالب المعارضة السياسية والحكومة معا ويسود في هذا النموذج أو النمط اتفاق أو مفاوضات وتسويات بين الحكومة والمعارضة لإجراء إصلاحات في النظام السياسي القائم تكفل مزيدًا من الحرية والمشاركة وتقود إلى إصلاح جزئي في النظام. ٤) وأخيرًا النمط الخارجي ويحدث عندما تتدخل الجيوش من أنظمة سياسية أخرى للتاثير على النظام السياسي لإجراء تغيير ضروري في النظام السياسي وسط حالة من غياب الإصلاحات، والمساواة ، والمشاركة السياسية (حمد، ٢٠١٠ ; كربوش، ٢٠٢٣).

وهناك تصور آخر من قبل علماء الاجتماع السياسي الغربيين لمراحل التحول الديمقراطي تضعه داخل مرحلتين أساسيتين هما: المرحلة الأولى وهي التحول إلى الليبرالية السياسية، ثم تليها المرحلة الثانية وهي التحول إلى الديمقراطية، لكن جادل هنتنغتون بأن مراحل التحول الديمقراطي ثلاث هي: ١) انهيار النظام السلطوي القديم، ٢) إقامة النظام الديمقراطي، ٣) توطيد دعائم النظام الديمقراطي. كما يوجد تقسيم آخر اقترحه رستو لمراحل التحول الديمقراطي يتكون من أربع مراحل هي: ١) مرحلة نشوء انقسام عام حول الهوية الوطنية، ٢) بروز صراع بين شرائح اجتماعية أو داخل الكيان السياسي الجديد ينتهي بانتصار إحدى الفئات؛ مما يعيق التقدم نحو الديمقراطية، ٣) مرحلة القرار السياسي في ظل الصراع غير المحسوم، حيث تتوصل الأطراف إلى حلول وسطي بناءً على حسابات عقلانية، ٤) تظل ممارسة الديمقراطية متارجحة إلى أن تتحول إلى ممارسة يومية (حمد، ٢٠١٠ ; إبراهيم، ٢٠٠٥).

د. مؤشرات التحول الديمقراطي وتحدياته:

هناك مجموعة من المؤشرات توضح طبيعة التحول الديمقراطي وتؤكد حدوثه، ومن هذه المؤشرات وضع ترتيبات دستورية ومؤسسية بين الفاعلين السياسيين بشأن النظام الجديد، إضافة إلى وضع دستور جديد توافقي يلبي احتياجات أفراد المجتمع بمختلف فئاتهم، وكذلك إضفاء الطابع المؤسسي على مؤسسات الدولة، وتشكيل حكومة من خلال آلية الانتخابات تكون قادرة على ممارسة اختصاصاتها بما يرسخ أهداف التحول الديمقراطي، إضافة إلى سيادة نمط من الثقافة السياسية في المجتمع يحترم حقوق الإنسان، وحرية التعبير، وحرية التظاهر، وسيادة القانون، وأخيرًا بناء مجتمع مدني قوي، وظهور أحزاب سياسية ملتزمة بالقانون (عبد المحسن وآخرون، ٢٠٢٢). وبذلك فإن من مؤشرات التحول الديمقراطي الناجح الانتخابات الحرة والنزيهة، والتداول السلمي للسلطة، وكثافة المشاركة السياسية بين شرائح المجتمع.

أما فيما يخص تحديات التحول الديمقراطي فقد أكدت بعض الدراسات أنها تختلف باختلاف الدول وظروفها السياسية والاقتصادية، ونمطها الثقافي، والقيم الحاكمة؛ وفي الغالب تتمثل أبرز التحديات في ترسيخ المبادئ الدستورية، وإعادة بناء الدولة ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية، ضمان ابتعاد الجيوش عن السياسة، تدعيم سلطة القانون، وحماية حقوق الإنسان(الوحيشي، ٢٠١٥).

هـ. التحول الديمقراطي والجامعات: مجالات التأثير والتأثر

تؤكد الأدبيات البحثية أن تحول الأنظمة السياسية إلى الخط الديمقراطي هو– في الحقيقة– ظاهرة طبيعية، فمختلف المجتمعات الإنسانية تمر بهذه العملية في مسار تطورها؛ حتى وصولها إلى المجتمع الديمقراطي المستقر، وتتأثر مختلف مؤسسات الدولة بطبيعة هذه العملية والتي تترك تأثيرات قصيرة وطويلة المدى عليها. وتتأثر المؤسسات التعليمية بشكل عضوي بما يجري في المجتمعات الإنسانية؛ باعتبارها حساسة لأي تغيرات تطرأ على النظام السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي في الدول (Levin & Greenwood, 2016).

وتأتي الجامعات على رأس المؤسسات التعليمية والتي تتعاطي مع ما يمر به المجتمع من محطات فارقة في مسار تطوره على مختلف الأصعدة السياسية، والاجتماعية، والثقافية؛ وذلك بحكم موقعها في البناء الثقافي، ووظيفتها التنويرية والتحديثية في المجتمع، وبما تملكه قوي بشرية مثقفة تستطيع أن تسهم مع غيرها من المؤسسات في إحداث تحول

ديمقراطي في الاتجاه المرغوب. فالعلاقة بين الجامعة والديمقراطية جدلية وضرورية في الوقت ذاته؛ فالجامعة تعد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس ليكونوا مواطنين صالحين في مجتمع مدني ديمقراطي وليس فقط مجرد شركاء في الوطن، حيث يعد تطوير الهوية والقيم المدنية والديمقراطية مسؤلية الجامعة، كما تكون الجامعات في طليعة المؤسسات التي تسعى لصياغة نموذج الديمقراطية الجديد عبر تطوير مناخ ديمقراطي يسمح بالنقاشات والممارسات الديمقراطية، وإقامة العلاقات التعاونية مع مؤسسات الدولة، كما تسعى لدمج مجتمعها في عملية المشاركة السياسية وصنع القرار في أوقات التحولات الديمقراطية. ففي خضم هذه الأحداث تكون الجامعات مسرحًا للنقاشات السياسية الإصلاحية من جانب المجتمع الجامعي طلابًا وأساتذة، كما تتأثر بما تُحدثه هذه العملية من تغيير في أنظمتها التعليمية، واستراتيجياتها المالية، وهياكلها الإدارية كتأثير لعمية التحول الديمقراطي وتبعاتها (الأمين، ٢٠١٨).

فقد يتم المطالبة بإصلاحات في نظم حوكمة الجامعات، وزيادة في ميزانياتها، والحرية في تصريف أمورها الإدارية والمالية بدون تدخلات من المؤسسات الأخرى في الدولة، كما ينعكس التأثير في شكل زيادة مساحة حرية التعبير، وارتفاع سقف الحريات الطلابية، وإقامة الفاعليات التعليمية والأكاديمية في الجامعات، وعقد شراكات دولية مع مؤسسات وجامعات مرموقة. كما يتجلي التأثير أيضًا في المطالبة بتحسين جودة التعليم، توفير برامج تعليمية وبحثية جديدة، زيادة المخصصات المالية للبحث العلمي وغيرها من الأمور والتي تشكل مؤشرات على الوضع الديمقراطي التي تسير فيه الجامعة. كما قد تشهد هذه الفتره أيضا أعمال عنف وشغب من جانب الطلاب؛ كنتيجة لحالة الأستقطاب السياسي ودخول الأفكار السياسية الحرم الجامعة، واختلاف الأحزاب السياسية حول طبيعة الأهداف والوسائل الخاصة بالتحول الديمقراطي في الدولة. كما قد يصل التشرذم السياسي مداه في الدولة وينعكس على الجامعات في صورة سلوكيات تسلطية، وإجراءات قمعية تستهدف السيطرة على الجامعات، من خلال الإجراءات التشريعية والقانونية، والتشديدات الأمنية، وذلك في حالة فشل التحول الديمقراطي وتحول دفة الحكم إلى نظام تسلطي قمعي بوجوه جديدة.

ولذا فقد أكد بعض الباحثين مثل باربرا إبراهيم أن الجامعات تلعب أدوار مهمة في مرحلة الانتقال الديمقراطي يتمثل في وضع نموذج للمؤسسات الديمقراطية التي يطمح إليها

المواطنون في مجالات أخرى كالقضاء، والصحة، والصناعة؛ حيث يصبح مسئولو الجامعات وقادتها أكثر شفافية في عملية صنع القرار، وإشراك المجتمع الجامعي في عملية صنع القرار. كذلك تعمل الجامعات على الارتقاء بالخدمات التي تقدمها للطلاب والمجتمع المحلي؛ من أجل بدء مرحلة تحديث وتطوير حقيقي في المجتمع، كذلك تمد الجامعة المجتمع بالأبحاث والدراسات التي تدعم مبادئ الديمقراطية في سلوكيات الأفراد، كما تسعى الجامعة إلى بناء شراكات مدنية مع مؤسسات المجتمع المدني لتدعيم الممارسات الديمقراطي، ومناقشة قضايا المجتمع من وجهات نظر متعددة(Ibrahim, 2011).

ثانيا: استقلال الجامعات: (المفهوم والماهية، الخصائص والأبعاد، التحديات والمعوقات)

أ. مفهوم أستقلال الجامعات وماهيته

الاستقلال في اللغة يأتي من مصدر الفعل استقل/ استقلَّ، يستقلّ، اسْتَقلِلْ/ اسْتَقِلَّ، استقلالاً، فهو مستقِلّ، والمفعول مُستقَلٌّ– للمتعدِّي، واستقلَّ الشَّخصُ بالحكم: تحرَّر وانفردَ بتدبير أمره، استقلَّ البلَدُ: استكمل سيادَتَه وإنفرد بإدارة شئونه الداخليّة والخارجيّة، ولا يخضع في ذلك لرقابة دولة أخرى (عمر، ٢٠٠٨، ص91)، ويقصد بالاستقلال اصطلاحًا عندما تسّن جماعة ما قوانينها، وتدبر شئونها بنفسها في ظروف وحدود معينة، وهناك درجات لاستقلال المؤسسات، تتراوح من الاستقلال الجزئي إلى الاستقلال الكامل (صابر، ٢٠١٤). وعلى هذا فالاستقلال مفهوم سياسي في المقام الأول، ولكنه أدُخل إلى المجال التعليمي ليصف وضع المؤسسات التعليمية وخاصة الجامعات والتي من المتوقع أن تتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية والحكم الرشيد.

ويعد الاستقلال من أقدم التقاليد الجامعية المرتبطة بجامعات العصور الوسطي في أوروبا، وقد ازداد هذا المبدأ رسوخًا مع مرور الوقت؛ نظرًا لأهميته في الحفاظ على مكانة الجامعة، وتعضيد دورها في خدمة المجتمع. ويقوم جوهر الاستقلال على فكرة أن الجامعة مجتمع الصفوة الذي يضم علماء ومفكري المجتمع، وأنهم أجدر من غيرهم على تقرير الأمور في مجال عملهم دون تدخل خارجي، فهو باختصار يمثل سيطرة الأكاديميين على أمورهم التعليمية والبحثية، والمالية، والإدارية بالجامعة دون تدخل من أي جهة أخرى (عشيبة، ٢٠٠٩، ص ١٨٤).

ويُعرف استقلال الجامعة بأنه انفرادها بكافة شئونها التعليمية والإدارية والمالية طبقًا للقانون والتقاليد الجامعية (السباخي، ١٩٩٤، ص ٢٢٨)، كما يُقصد به حرية الجامعة في إدارة شئونها الأكاديمية، والمالية، والإدارية بشكل ذاتي مع إشرافها الكامل على كلياتها ومعاهدها دون أي ضغوط خارجية عليها أو على منسوبيها من أعضاء هيئة التدريس، والإداريين، والطلاب في إطار الالتزام بالقواعد العامة المنظمة لسير العمل في مؤسسات الدولة ومنظماتها الاجتماعية (حنفي، ٢٠٠٩، ص ١٦٦). وترى اليونسكو (Unesco, 1992) أن استقلال الجامعات هو درجة الحكم الذاتي الضرورية لاتخاذ قرارات حاسمة فيما يتعلق بمعايير عملها الأكاديمي، وإدارتها، وأنشطتها ذات الصلة.

ويرى البعض أن استقلال الجامعات يعني تحرير الجامعات من أي نفوذ خارجي، سواء كان نفوذا حكوميا أو سيطرة تجارية على الجامعات الحكومية أو الخاصة أو الأهلية، فالتحرر والاستقلال شرطان رئيسيان لتسهيل الممارسات الجامعية في الإشراف، والتخطيط، والتنظيم، والتطوير، والتقويم لسياساتها المؤسسية (قمبر& المسند، ١٩٩٦). وعليه فإن مفهوم استقلال الجامعة يُعد من المقومات الأساسية للجامعات، ويعني به حرية الجامعات وعدم خضوعها لأي كيانات أو هيئات داخلية أو خارجية في المسائل المتعلقة بالفاعليات الأكاديمية، وتنفيذ السياسات والبرامج الجامعية، وكذلك اختيار قادتها ومنسوبيها؛ ولذا يُفترض أن يتم إدارة الجامعة من قبل قيادات منتخبة (صابر، ٢٠١٤، ص ٣٣).

وعلى الرغم من تعدد تعريفات استقلال الجامعة؛ فإن العديد من الباحثين يرون صعوبة وضع تعريف محدد وشامل له، حيث يتم تعريفه حسب السياق وأحيانا الحقبة الزمنية الذي اسُتخدم فيها، فهو بذلك مفهوم نسبي ومُتغير مع مرور الوقت. فيمكن استخدام استقلالية الجامعة كأيديولوجية تحافظ على قوة مؤسسات التعليم العالي في وجه الضغوط، والتدخلات الحكومية كما في الدول الليبرالية (Salter & Tapper, 1995). ولكن في الكثير من المناطق الأخرى حول العالم مثل: آسيا، وأمريكا اللاتينية، وأفريقيا، وأجزاء من أوروبا لم يتم توظيف استقلال الجامعات دائمًا على هذا النحو؛ مما يدلل على التفسير المتعدد لاستقلالية الجامعة حسب السياقات ونمط الأنظمة السياسية الحاكمة.

ويعد استقلال الجامعات توجها استراتيجيا لغالبية الدول، بصرف النظر عن أيديولوجيتها السياسية، أو نظامها الاقتصادي والاجتماعي، فالاستقلالية تعزز قدرة الجامعات،

وتزيد من معدل الابتكار، وترفع من جودة العملية التعليمية والبحثية، وعلى الرغم من القبول الدولي للمفهوم إلا أن الممارسة الفعلية لاستقلالية الجامعات يشوبها القصور خاصة في البلدان النامية (خورشيد، ٢٠١٦، فقرة ١)، كما أن الاستقلال أمر مُهم في تجويد وتحسين أداء الجامعات؛ وبالتالي تحسين جودة المخرجات، وضمان حُسن سير العمل بمرونة تنظيمية ورؤية استراتيجية واضحة (Ahmed, 2015).

وفي الدول الليبرالية يُعد استقلال الجامعات أمرا مسلما به، ويهدف إلى حماية الجامعات من تدخل المسئولين الحكوميين في شؤنها الداخلية علىكافة المستويات: المستوى الأكاديمي، والمستوى التشغيلي، والمستوى المالي، حيث يكفل استقلال الجامعات عدم تدخلهم في القضايا المتعلقة باختيارات الطلاب، وتعيين وعزل أعضاء هيئة التدريس أو رئيس الجامعة ونوابه، وتحديد محتوى برامج التعليم، تحديد التوازن بين التدريس والبحث، والدراسات العليا، اختيار المشاريع البحثية وحرية النشر، كما يتضمن أيضا الحرية الأكاديمية لمنسوبيها والتي تشمل حرية التعبير، ونشر المعلومات وإجراء البحوث دون قيود من السلطة التنفيذية (Kohtamäki & Balbachevsky, 2018 ; Yokoyama, 2008). ويجب أن نؤكد هنا أنه لا توجد استقلالية مطلقة للجامعات؛ لأنها أمر نسبي يتفاوت من دولة لأخرى تبعا لاختلاف الظروف السياسية، والاقتصادية، والثقافية؛ فالجامعات في مختلف الدول قد تتعرض لقدر من التدخل في شئونها من قبل الدولة أو المجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر (حنفي، ٢٠٠٩، ص ١٥٤).

وعلى الرغم من حرية الجامعات في اتخاذ قراراتها فإن استقلالها لايعني بأي حال من الأحوال انعزالها عن المجتمع، ولا الخروج على فلسفته، وتنظيمه الاجتماعي والثقافي، ولكنه يعني بشكل دقيق حق الجامعة في الإشراف على شئونها بحرية تامة، من خلال قانون خاص بها يُمكن أجهزتها الأكاديمية، والإدراية، والمالية من إدارة شؤنها إدارة ذاتية دون أي معوقات أو قيود في إطار النظم والقوانين العامة في الدولة، وبما يكفل للجامعة تحقيق دورها المنشود في تحديث المجتمع وتطويره (شريف، ٢٠١٢).

ب. استقلال الجامعات في ضوء المواثيق والمؤتمرات الدولية

قضية استقلال الجامعات والحرية الأكاديمية أكد عليها القائمون على شأن التعليم العالي منذ القدم، ويعد المفهوم الهمبولتي للجامعة الإطارَ الذي تسير في فلكه كل مفاهيم

استقلال الجامعات والحريات الأكاديمية، حيث يرى هذا النموذج الجامعة كيانا مستقلا له حرية البحث والتدريس، كما أن الاتحادات الأكاديمية هي فقط من تحكُم الجامعات (مجلس القسم، مجلس الكلية، مجلس الجامعة) دون أي تدخل من خارجها(Dobbins & Knill, 2017; Trakman, 2008)؛ لكن ومع تطور المجتمعات الإنسانية وتقدم نظم التعليم بمؤسسات التعليم العالي، إضافة إلى تزايد رغبة النخب الحاكمة في السيطرة على الجامعات؛ من أجل تحسين صورتها لدى الجماهير، ووأد أي أفكار قد تكون ضد مصلحة الأنظمة الحاكمة، تم تضييق الخناق على الجامعات والحد من استقلالها في الحقب الزمنية المختلفة وعلى كافة نظم الحكم الليبرالية والشمولية؛ لذا سارعت العديد من الروابط والجمعيات العلمية إلى عقد مؤتمرات لدعم استقلالية الجامعات وحريتها الأكاديمية.

ويعد إعلان بولينا ١٨٨٩ والذي وقعه رؤساء الجامعات الأوروبية وأكد من خلاله الحكم الذاتي والاستقلالية للجامعات في قراراتها، وأن يكون البحث والتعليم مستقليين فكريًا وأخلاقيًا عن أي سلطة سياسية أو اقتصادية. كما أكد أعلان ليما بشأن استقلال الجامعات عام ١٩٨٨ ضرورة توفير الحريات الأساسية في مؤسسات التعليم العالي، من أجل بناء مجتمع حر وعادل، كما نص الإعلان على ضرورة أن تحترم الدول جميع الحقوق والحريات التي ينص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، خاصة حرية الفكر، والعقيدة، والتعبير، والتجمع. كما أكد المؤتمر الدولي للحرية الأكاديمية واستقلال الجامعات والذي عقد برومانيا عام 1992م هذه القضايا؛ باعتبارها ضرورية وعناصر أساسية لإنجاز رسالة الجامعات؛ وفي المقابل تم التأكيد على المسئولية الاجتماعية للجامعات. كما دعا إعلان عمان ٢٠٠٤ والذي ضم ممثلي الجامعات العربية والمهتمين بالشأن الجامعي ضرورة تنبيه المسئولين على خطورة إخضاع الجامعات لمصالح فئوية وحرمانها من الاستقلالية والتي تعد المحرك الأول والضامن الأساسي لتطوير الجامعة وزيادة مساهمتها في تحديث المجتمع. كما أكد المؤتمر الأول لرؤساء الجامعات الأمريكية والذي تم عقده بجامعة كولومبيا عام ٢٠٠٥م دعمه للحريات الأكاديمية؛ باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من استقلال الجامعات، كما وضع المؤتمر مجموعة من المبادئ التي يجب أن تلتزم بها الجامعات، إضافة إلى وضع إطار مفاهيمي واضح للحرية الأكاديمية، وكيفية ممارستها وضمانها في الجامعات (حنفي، ٢٠٠٩; صابر، ٢٠١٤; خورشيد، ٢٠١٦; Unesco, 1992).

وتأسيسًا على ما سبق، فإن هذه المؤتمرات والوثائق أكدت أهمية استقلال الجامعات بصورة متزايدة وضرورته، من أجل تجويد التعليم في هذه المؤسسات، وضمان حرية أعضائها في البحث والتدريس، كما ألقت الضوء –أيضا– على العلاقة الجوهرية بين قدرة المؤسسات على القيام بأدوارها ومقدار الحرية والاستقلال الممنوحين لها.

ج. أبعاد استقلال الجامعات وخصائصه

من خلال تحليل مفهوم استقلال الجامعات يمكن تحديد أبعاده في ثلاثة مكونات أو عناصر رئيسة تشكل ملامح المفهوم، وتوضح جوهره وهي: الاستقلال العلمي"الأكاديمي"، والاستقلال المالي، والاستقلال الإداري أو المؤسساتي، وتحقيق هذه الأبعاد يسهم بشكل كبير في الاستقلال التام للجامعة.

فالاستقلال العلمي"الأكاديمي"يرتبط في جوهره بفكرة تمتع أفراد المجتمع الجامعي بالحرية الكاملة في تداول المعرفة بصورها المختلفة، واختيار ما يتم تدريسه، وما يتم بحثه وفقًا لخطة مسبقة تتضمن المخرجات التعليمية المستهدفة، بعيدًا عن تداخلات أي سلطات إدارية أو سياسية. كما يشمل الاستقلال العلمي حرية إجراء الدراسات العلمية، وتنفيذ المشاريع البحثية بما يخدم مصالح الجامعة والمجتمع، ولا يحق لأي سلطة أن تتدخل في إجراء البحوث بالرفض أو الإقرار أو التدخل في النتائج وتغييرها لتصب في صالح سياسات معينة، حيث يجب حماية هذا الحق؛ من أجل تطوير حقيقي في بنية المعارف التي تنتجها الجامعة (Bradshaw & Fredette, 2009). وتقع الحرية الأكاديمية ضمن نطاق الاستقلال الأكاديمي للجامعات وتتضمن حرية الأساتذه في ممارسة عملهم بحرية، دون تدخل أو منع أو رقابة، وكذلك حرية الطلاب في التعبير عن آرائهم ومناقشة القضايا المجتمعية، واختيار البرامج الدراسية، وإجراء التدريبات البحثية والعملية، وتبادل الأفكار والمعلومات (شريف، ٢٠١٢، ص ١٠٤).

أما الاستقلال المالي فيعني أن تتوافر للجامعة مصادر تمويل لأنشطتها المختلفة من دفع رواتب منسوبيها، والصرف على الخدمات التعليمية والبحثية، كما يُعرف بأنه: إتاحة الموارد المالية التي تمكن الجامعة من تمويل أنشطتها المختلفة، وقيامها بوظائفها دون ضغط أو تدخل من جانب الهيئات التي تمولها وتنفق عليها (حنفي، ٢٠٠٩ ; صابر، ٢٠١٤). وهذا يعني أن تكون الجامعة مستقلة في تصريف أمورها المالية وتحديد أوجه إنفاقها، وأن

تنوع مصادر دخلها لتحسين العملية التعليمية والبحثية داخل كلياتها ومعاهدها، ويجب ألا تتدخل أي جهة أخرى بذريعة التمويل في قرارات الجامعة سواء الإدارية أو الأكاديمية؛ فالجامعات وخاصة الحكومية لا تملك موارد ذاتية كافية لتمويل أنشطتها التعليمية والبحثية؛ لذا فهي مضطرة للاعتماد على موارد خارجية، سواء من الحكومات أو المؤسسات الإنتاجية والخدمية والتي قد تتعاقد معها من أجل إجراء الأبحاث؛ وعلى هذا فلا ينبغي أن يتم استغلال هذه العلاقة من قبل الأطراف المشاركة حتى لا تقع الجامعة فريسة للمصالح التجارية أو سياسات الحكومات الاستبدادية. كما أنه من المُفترض عدم تدخل الجهات التنفيذية في سياسات الجامعة، سواء ما يتصل بالشأن الأكاديمي، وتحديد السياسات التعليمية، والمناهج والمقررات الدراسية، وحركة الترقيات والتعيين؛ لأنها حق أصيل للمجتمع الجامعي والذي يحكم ويدير مؤسساته بذاته. وعليه فأن المؤسسات التنفيذية في الدولة يقع علىعاتقها مراجعة أولويات التمويل، ثم المراقبة والمحاسبة المالية وفق مبدأ الشفافية (Mai, et al., 2020, P. 5).

أما الاستقلال الإداري"المؤسسي"فهو شرط ضروري لتحقيق الاستقلال المالي والعلمي فلا يمكن الفصل بين الاستقلال بأنواعه الثلاثة، والاستقلال الإداري يعني– في أبسط معانيه– حق الجامعة في ضبط عملياتها الإدارية ذاتيا بدون تدخل من الخارج (Downey, 2008)، حيث لابد أن يتم التأكيد على استقلال الهياكل الإدارية بالجامعة عن السلطة التنفيذية في الدولة؛ لأن هذا الاستقلال يضمن الدفاع عن مصالح المجتمع الأكاديمي، ويتم ذلك عن طريق اختيار ديمقراطي لهذه الهياكل الإدارية عبر انتخابات حرة من قبل المجتمع الجامعي. ويأتي هذا المبدأ نظرًا للقيود والسيطرة التي ترزح تحتها الجامعات من قبل السلطات السياسية؛ متمثلًا في حق رئيس الجمهورية في تعيين قادة الجامعات وعزلهم، إضافة إلى حق رئيس الجامعة في تعيين عمداء، ووكلاء الكليات؛ لضمان ولاء تلك القيادات للسلطة السياسية، ومن ثم تشديد الخناق على الجامعات وإحكام السيطرة عليها. ومن ثم نجد أن مفهوم الاستقلال الجامعي يتضمن بداخله مجموعة من المفاهيم المرتبطة بالحرية الأكاديمية، إلى جانب بعض المعايير الإدارية التي تخص السياسات المالية، والإدارية بالجامعة.

د. معوقات استقلال الجامعات وتحدياته

توجد جملة من العوامل والمعوقات التي تؤثر على استقلال الجامعة، وتحد من حريتها في إدارة شئونها وهي: ١) التدخلات الأمنية والتي تعد من العقبات الأساسية لاستقلال الجامعات، حيث تتدخل الأجهزة الأمنية في عمل الجامعة، سواء على المستوى الأكاديمي أو المستوى الإداري أو حتى المستوى المالي، فهناك قيود تفرض– بذريعة تأمين الجامعة والحفاظ على السلم المجتمعي– تنظيم العديد من الفاعليات الأكاديمية، وتعيين القيادات ورؤساء الجامعات، ونشر الأبحاث، وإجراء الدراسات وكل تلك الأمور تخضع للمراقبة الأمنية؛ مما يحد– بشكل كبير– من استقلالية الجامعات.

٢) القيود المجتمعية، حيث يكون لبعض الفاعليات والأبحاث صدى واسع في المجتمع؛ مما يثير مخاوف القوى المحافظة، وخير مثال على ذلك قضية طه حسين وكتابه في الشعر الجاهلي والذي نتج عنه فصله من الجامعة، وآراء نصر حامد أبوزيد والتي جلبت عليه وعلى الجامعة الكثير من الانتقادات العنيفة؛ مما قاد في نهاية المطاف إلى تعديل بعض السياسات الجامعية؛ من أجل إرضاء حالة الأحتقان المجتمعي، وقد لعبت المؤسسات الدينية دورًا بارزًا في الحد من الحريات الأكاديمية في هذين الحدثين بدعوى الحفاظ على قيم المجتمع، وتقاليده، وثوابته. ٣) القيود القانونية والتي تتمثل في التشريعات والقوانين والتي تعد أحد أبرز المعوقات التي تقف في طريق استقلال الجامعة، فهناك نظام لتأديب الطلاب إذا ما تجاوزوا الأعراف الجامعية والقيم المجتمعية، ويتم استخدام أنظمة التأديب على نطاق واسع لتضييق الخناق على أنشطة الطلاب. كما أن هناك الكثير من المواد في قانون تنظيم الجامعات المصري لعام ١٩٧٢ تقييد العمل الطلابي، مثل المادة ١٢٣، وعادة ما تستخدم كلمات فضفاضة في وصف المواد القانونية والتي يمكن تأويلها على الكثير من الأوجه؛ مما يسهم في تضييق الخناق أكثر على المجتمع الجامعي بكل أطيافه (صابر، ٢٠١٤).

هـ. استقلال الجامعات في مصر بين تطلعات الأكاديميين وتدخلات النظام

يعد إنشاء الجامعة الأهلية في مصر عام ١٩٠٨ هو البداية الفعلية لنشأة مؤسسات التعليم العالي بالشكل الحديث في مصر، وقد اعتمدت الجامعة الجديدة نهجًا ليبراليًا في التدريس والبحث العلمي، حيث كان الهدف هو تدريس العلوم دون قيود أو رسوم دراسية (Reid, 1990; Richard, 1992; Shan, 1922). ومع ذلك، عندما تفاقمت الأزمة المالية للجامعة؛ بسبب التأثير العالمي للحرب العالمية الأولى، لم تتمكن من تمويل أنشطتها

الأكاديمية والتعليمية، ودفع رواتب الأساتذة؛ وبذلك اضطرت هذه الظروف الصعبة الجامعة إلى الخضوع للنظام الحاكم لتمويل أنشطتها التعليمية والبحثية، وقد ترتب على ذلك تغيير اسم الجامعة إلى جامعة فؤاد الأول. ورغم حرص رواد الجامعة على اتخاذ الإجراءات التي تضمن استقلال الجامعة في شؤونها الأكاديمية، والإدارية، والمالية، إلا أن وزير التعليم كان هو الرئيس الأعلى للجامعة (الجميعي، ١٩٨٢؛ حامد، ١٩٩٤).

ومنذ نشأة الجامعة الأهلية والانتخابات هي النهج السائد لاختيار القيادات الجامعية الإدارية، حيث تم انتخاب طه حسين كأول عميد لكلية الآداب وهذا يعد دليلًا دامغًا على تطبيق هذه الإجراءات عند اختيار قيادات الجامعة (حامد، ١٩٩٤، ص ٢٣٦). وعلى الرغم من ذلك المناخ الديمقراطي السائد في الجامعة، كان أول تدخل في شؤونها في عهد حكومة إسماعيل صدقي باشا عندما قام بفصل طه حسين من الجامعة؛ بسبب كتابه الشعر الجاهلي وهو ما اضطر السلطة إلى إصدار قرار بفصل طه حسين من عمادة كلية الآداب دون الرجوع إلى الجامعة. وقد رفض الأساتذة هذا القرار واصطفوا للدفاع عن استقلال الجامعة، وخرجت مظاهرات لإعادة طه حسين إلى منصبه كعميد لكلية الآداب. وفي الوقت ذاته، استقال أحمد لطفي السيد، مدير الجامعة آنذاك؛ احتجاجاً على إقالة طه حسين وتدخل السلطة التنفيذية في شؤون الجامعة (الجميعي، ١٩٨٢؛ كريم، ١٩٨٧). ولم يعد أحمد لطفي السيد إلى منصبه كمدير للجامعة إلا بعد موافقة رئيس الوزراء على قانون الجامعة المصرية الذي نص على عدم جواز فصل أو نقل الأساتذة إلا بموافقة مجلس الجامعة.

وظلت الجامعات المصرية مستقلة حتى أزمة مارس ١٩٥٤م، حيث قوضت ثورة ١٩٥٢م استقلال الجامعة من خلال البدء في عملية تطهير للأساتذة المؤيدين للنظام الملكي، ثم تم تغيير قانون الجامعة في عام ١٩٥٦م، ونص صراحة على أن لوزير التعليم الحق في تعيين العمداء، رؤساء الجامعات وثلاثة متخصصين من خارج الجامعة في مجالس الكليات والجامعة (حامد، ١٩٩٤، ص ٢٦١). وقد منح القانون الجديد الحق للوزير في التصديق والموافقة على قرارات إعادة تعيين أعضاء هيئة التدريس، وإلقاء اللوم عليهم، كما أشار القانون إلى ضرورة قيام عميد الكلية بإبلاغ رئيس الجامعة بأي تقصير من قبل أعضاء هيئة التدريس في المهام المكلفين بها. وكان الهدف الخفي هو السيطرة على الجامعة وعزل الأساتذة الذين عبروا عن اعتراضهم أو عدم دعمهم لثورة يوليو ١٩٥٢م، وكان ذلك إجراء

طبيعي؛ نظرًا لاعتقاد الضباط الأحرار أن الجامعة هي معقل الأفكار المحافظة ضد ثورة يوليو ١٩٥٢م (Najjar, 1976, p. 58)، كما أشار الضباط الأحرار إلى أن العديد من أساتذة الجامعة كانت تجمعهم علاقات صداقة ومصاهرة مع كبار السياسيين في العهد الملكي؛ لذلك تعمد النظام الجديد تطهير الجامعات من هؤلاء الأساتذة. وفي ٣٠ مارس ١٩٥٤م، وقام مجلس قيادة الثورة بفصل العديد من الأساتذة الذين كانوا مؤيدين للديمقراطية (Abdellah, 2008 ؛ حامد، ١٩٩٤). ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد؛ فقد قام الضابط كمال الدين حسين، الذي تم تعيينه وزيرًا للتربية والتعليم، بإنشاء مكتب أمني في وزارة التربية لفحص القضايا المتعلقة بالجامعات (مغيث، ٢٠١٨)، كما لم يعط اكتراسًا لقانون تنظيم الجامعات، وعين رؤساء الجامعات من الأساتذة الذين حظوا بثقة الحكومة ولديهم ولاء للنظام الحاكم.

ومنذ ذلك الحين، أصبحت الجامعات المصرية تحت السيطرة الكاملة للنظام الحاكم، وقد ذكر عبد الرحمن (٢٠١٥) أنه قبل يوليو ١٩٥٢م كان لكل جامعة قانونها الخاص الذي ينظم الشؤون الإدارية والأكاديمية، كما كانت هناك قوانين آخرى تنظم شؤون أعضاء هيئة التدريس. وكانت عملية التنسيق بين هذه الجامعات، جامعة "فؤاد الأول" القاهرة، وجامعة "إبراهيم باشا" عين شمس، وجامعة "فاروق الأول" الإسكندرية مهمة المجلس الاستشاري للجامعات المنشأ بالقانون رقم (٤٩٦) في الخمسينيات من القرن الماضي؛ لكن استقلالية الجامعات تراجعت مع القوانين اللاحقة التي زادت من المركزية في التخطيط والتنفيذ بحجة التنسيق بين الجامعات. وفي عام ١٩٥٤م صدر القانون الموحد رقم (٥٠٨) لإعادة تنظيم الجامعات المصرية، ولم يمض إلا وقت قصير؛ حتى تم حل المجلس الاستشاري للجامعات وإنشاء المجلس الأعلى للجامعات بشكله الحالي. وفي عام ١٩٥٨م صدر القانون رقم (١٨٤) بشأن تنظيم الجامعات، الذي نص على أن وزير التعليم هو رئيس المجلس الأعلى للجامعات بحكم منصبه، وفي عام ١٩٦١م تم إنشاء وزارة التعليم العالي، ثم تلا ذلك تعديل قانون تنظيم الجامعات، وأصبح وزير التعليم العالي رئيسًا للمجلس الأعلى للجامعات (الجميعي، ١٩٨٢).

ومنذ ذلك الحين، برز سؤالان مهمان، يؤكد الأول منهما مسألة استقلالية الجامعة ودورها في تنمية المجتمع؛ أما الثاني فيشير إلى استخدام الجامعة كأداة لضمان السيطرة الفكرية والسياسية على الطلاب والأساتذة، وتوظيفهم لخدمة أهداف النظام الحاكم؛ ونتيجة

لذلك، أصبحت مؤسسات التعليم العالي، وخاصة الجامعات الحكومية تُدار أو تُسيطر عليها العديد من المؤسسات، مثل: وزارة التعليم العالي، والمجلس الأعلى للجامعات، ووزارة المالية، ووزارة التخطيط، ووزارة التربية والتعليم (عبد الرحمن، ٢٠١٥).

ويمكن التأكيد أن الجامعات المصرية كانت تتمتع بالاستقلال المطلق، وذلك بالرجوع إلى القانون الأول للجامعة المصرية الصادر عام ١٩٢٧م والمعدل في عامي ١٩٣٣م و١٩٣٥م والذي نص على إدارة الجامعة لأموالها، كما أن مجلس إدارة الجامعة مسئول عن كافة الشؤون المالية، والأكاديمية، والإدارية. وكما ذكرنا، فإن أزمة استقلال الجامعة بدأت مع ثورة ١٩٥٢م وتفاقمت الأمور في عهد الرئيس السابق حسني مبارك والذي قام بهدم أي مبادرات ديمقراطية في الجامعات، وعين قيادات جامعية حسب توجهاتهم السياسية، وولائهم للنظام (Abdelfadeel, 2014). ومنذ عام ٢٠٠٥م، شهد المجتمع المصري حراكًا سياسيًا واجتماعيًا، وتشكلت العديد من الحركات الأكاديمية في كافة الجامعات لتمثيل أعضاء هيئة التدريس في مطالبهم المشروعة، وخاصة انتخابات القيادات الجامعية؛ حيث تطلع الأكاديميون إلى إنشاء كيان مستقل يضمهم ويجمع عقودهم (الديب، ٢٠١٧)، وكانت هذه الجماعات تسعى باستماتة من أجل استقلال الجامعات، وإبعاد الحكومة عن التدخل في شئونها؛ لذا أنشأ الأساتذة المؤيدون للديمقراطية حركة أكاديمية تسمى ٩ مارس ضمت في عضويتها العديد من الأساتذة البارزين من جامعة القاهرة، والجامعات الحكومية الأخرى للدفاع عن حقوق أعضاء هيئة التدريس واستقلال الجامعات (صابر، ٢٠١٤).

المحور الثاني: نظريات التحديث والشروط البنيوية للتحول الديمقراطي في علاقتها باستقلال الجامعات في دول العالم الثالث

تقوم نظريات التحديث على التمييز بين نمطين من المجتمعات هي المجتمعات التقليدية والمجتمعات الحديثة؛ حيث يتمحور التحديث حول فكرة التنمية والتي ترتكز على الاتجاهات والقيم وليس فقط على الجوانب المادية. فتري نظريات التحديث أن المجتمعات التقليدية يحكمها أفراد تقليديون منغلقي الفكر ليس لديهم استعداد للتغيير، وتؤثر عليهم أفكار محافظة إلى حد كبير (أبو العنين، ٢٠٢٠، ص٢٩). ويشمل هذا المحور عرض نظريات التحديث، ومكوناتها ومنطلقاتها الفكرية، وعلاقتها بتفسير التحول الديمقراطي في جامعات العالم الثالث.

Print:(ISSN 1687-2649) Online:(ISSN 2536-9091)

أ. مفهوم التحديث

التحديث في اللغة يأتي من الفعل حدث، والحديث نقيض القديم، والحدوث: نقيض القدمة، وحدث الشيء يحدث حدوثا وحداثة، وأحدثه فهو محدث وحديث، وكذلك استحدثه، وأخذني من ذلك ما قدم وحدث؛ ولا يقال حدث، بالضم، إلا مع قدم، كأنه إتباع، ومثله كثير (ابن منظور، ١٩٩٤، ص ٥٤). أما المعنى الاصطلاحي فيشير إلى نموذج انتقال المجتمعات من نمط المجتمعات التقليدية إلى نمط المجتمعات الحديثة بصورة تدريجية، حيث تسعى نظريات التحديث إلى تحديد العوامل والمتغيرات الاجتماعية التي تسهم في تقدم المجتمعات وتنميتها، إضافة إلى شرح عملية التطور الاجتماعي. كما تنظر إلى الديناميات الداخلية، مع الإشارة إلى الهياكل الاجتماعية والثقافية، والتكيف مع التكنولوجيات الجديدة، فالتحديث عملية التحول في اتجاه الأنساق السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية الغربية على اعتبار أن هذه الأنساق مرتبطة بالديمقراطية والتقدم (أبو العنين، ٢٠٢٠).

ويُعرف التحديث بأنه عملية ثقافية تقوم على تبني قيم ومواقف ملائمة للطموح العلمي، والتجديد العقلاني بدلًا من القيم السائدة في المجتمع التقليدي، وهذه العملية تحدث عن طريق نقل القيم، والأفكار من الغرب (عارف، ٢٠٠٢، ص ٢٤)، كما يشير إلى مجموع التغيرات التي تحدث في المجتمع مع بروز ظواهر حداثية جديدة؛ كالتصنيع، والتحضر، والتحولات الديمقراطية، والحركات الاجتماعية، وتبني مواقف وقيم حداثية (سلام، ٢٠٠٢، ص ٦١)؛ وبذلك فالتحديث عملية ينتقل منها المجتمع من نمط إلى آخر وهذا الانتقال يتطلب– في جوهره– تغييرا يطال كل المجالات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية في المجتمع، كما تتداخل فيه عوامل داخلية وخارجية؛ وبذلك فهو عملية مستمرة وعقلانية.

وبشكل عام، يُفهم التحديث على أنه عملية تطورية للانتقال من المجتمع التقليدي إلى مجتمع الحداثة؛ مما يؤدي إلى ظهور أنماط الحياة الاجتماعية أو التنظيم الاجتماعي والسياسي الموجود في أوروبا (Giddens, 1990: p. 1). وفي تفسيرهم للتحديث في المجتمعات الغربية يُشير العلماء ومنهم يورغن هابرماس إلى أنه تم تشكيل حضارة حديثة في المجتمعات الغربية تختلف جذريًا عن المجتمعات التقليدية؛ حيث نشأت الحداثة في أوروبا الغربية؛ بسبب تشكيل أخلاقيات العمل البروتستانتية، واقتصاد السوق، والبيروقراطية، والأنظمة القانونية على نطاق واسع (Gavrov & Klyukanov, 2015, P. 707).

وبهذا فإن فكرة التحديث– في مضمونها– تشير أو تعتمد على المقارنة بين المجتمعات التقليدية والحديثة، ومحاولة تتبع التغيير والتطور الذي حدث في المجتمعات الحديثة؛ وذلك لاستخدامه في تفسير ودعم عملية التطور في المجتمعات التقليدية. كما أن التحديث كعملية سابق على الحداثة كمنطق للتفكير، ونمو حضاري يقوم على أساس معرفي، ولذا يرى جان بودريارJean Baudrillard أن التحديث عملية أما الحداثة فهي نمط (لامة، ٢٠١٣، ص ١٩٨). كما أن عملية التحول تكون مستمرة ولكن ببطء، وقد تلقى مقاومة عنيفة بالرغم من كل العوامل الدافعة باتجاه عملية التغيير على المستوى الداخل أو الخارجي؛ لكن تحدد ملامح التغيير القوى الأكثر فاعلية على أرض الواقع (داود، ٢٠١٥، ص ٤٧).

ب. الأصول الفكرية لنظريات التحديث

لا يمكن إرجاع جذور الأفكار المرتبطة بنظريات التحديث إلى كتابات علماء الاجتماع البرجوازي وخاصة إميل دوركايم، وماكس فيبر حول المجتمعات الحديثة والمجتمعات التقليدية، فالتحليلات السيسيولوجية لهذان العالمين تمثل الأساس والبنية الفكرية لهذه النظريات، ففكرة الانتقال بين نوعين من المجتمعات (التقليدي والحديث) لها تقليد تاريخي طويل في العلوم الاجتماعية؛ ولذا جادل بعض الباحثين بأن قضية التحديث توجد ضمنا في نقاشات دوركايم حول انتقال المجتمعات من الشكل التقليدي إلى الشكل الحديث والذي يتطلب وجود أنماط من التضامن العضوي (نصيب، ٢٠٠٦، ص ٢٢٠).

ويعد عمل ماكس فيبر– على وجه الخصوص– مؤثرًا جدًا بالنسبة للحداثيين في فترة ما بعد الحرب، فمن خلال تصنيفات فيبر يمكن بناء نموذج مثالي للمجتمع التقليدي، مع غلبة النوع التقليدي من الفعل (الفعل الذي يحدده العرف المتجذر) والنوع التقليدي من السلطة (التي تقوم هيمنتها على الإيمان بالدين)، الروتين اليومي باعتباره قاعدة سلوكية لا تنتهك، وقد أشار فيبر إلى مقارنة هذا المجتمع التقليدي بما أسماه المجتمع "العقلاني" الجديد. كما قام بارسونز بتوسيع الإطار الفيبري من خلال القول بأن العلاقات والأدوار الاجتماعية يمكن تحديدها من خلال خمسة أبعاد رئيسة تحدد الاختلافات بين المجتمعات التقليدية والحديثة (Gwynne, 2009, p. 165). لذا فهذه الأفكار أعطت زخمًا ودفعة

قوية لقضية التحديث، حيث استلهمها منظروا نظريات التحديث لصياغة رؤي جديدة لعملية التغيير التي تمت في المجتمعات.

ووضع الفكر التحديثي ونظرياته فرضيات اجتماعية للمجتمع الذي يتشكل، وللتفاعلات التي تدور بين مكوناته وعناصره في إطار عمليات اجتماعية معقدة للغاية، والتي بدورها أفضت إلى نظريات اجتماعية تحلل هذه التفاعلات الحادثة في المجتمع (داود، ٢٠١٥، ص ٤٧). ويمثل المدخل التطوري النموذج الذي بنيت عليها هذه النظريات في تفسير تحول المجتمعات من الشكل التقليدي إلى الشكل الحداثي المتطور، والتخلف من وجهة نظرهم هو موقف اجتماعي اقتصادي يفتقد للعناصر والخصائص الضرورية لحالة المجتمعات المتقدمة تلك الخصائص المتمثلة في التصنيع، تكوين رأس المال، التكنولوجيا المتطورة، المهارات الفنية (سلام، ٢٠٠٢، ص ٥٧).

ج. المنطلقات والفرضيات العامة لنظريات التحديث

تقوم نظريات التحديث على فرضية وجود نمطين مختلفين من المجتمعات (تقليدية، وحديثة)، ولكل منهما خصائصه ومميزاته، وأن العلاقة بينهما علاقة صراع؛ حيث إن القوى التقليدية تحارب محاولات التحديث. لذا تنطلق النظرية من فكرة مركزية مفادها لماذا تبقي بعض البلدان فقيرة ومتخلفة؟ ومن ضمن أسباب تخلف الدول النامية الملامح الثقافية والمؤسساتية والتي يعدونها عقبات في طريق هذه الدول للنمو والتحول إلى الديمقراطية؛ ولذلك فهذه البلدان بحاجة إلى تكنولوجيا، وتنظيم اجتماعي، وقيم حديثة. وترى نظرية التحديث أن المجتمعات المعاصرة تمر بمراحل تطورية من الشكل التقليدي إلى الشكل الحديث، فقد أكد روستو أن المجتمعات الإنسانية تمر بمراحل أساسية هي: المرحلة التقليدية، ومرحلة التهيؤ والانطلاق، ومرحلة السعي نحو النضج، ومرحلة الاستهلال الوفير (أبو العنين، ٢٠٢٠، ص ٣٠). وتنطلق الفرضية الأساسية لنظرية التحديث من أن الحل الوحيد لمشكلة التخلف عن ركاب العالم المتحضر يكمن في استلهام نموذج التنمية المستخدم في العالم الغربي المتطور، ولهذا تنقسم المجتمعات لمجتمعات متقدمة صناعية، ومجتمعات متخلفة زراعية تقليدية. والمنطلق الأساسي لعلماء اتجاه التحديث هو التركيز على العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وركزوا على المجتمعات المتقدمة والمتخلفة لاعتقادهم أن الدول النامية سوف تمر بنفس المراحل التي مرت بها الدول المتقدمة، وهذا بدوره سوف يأخذ

وقتًا لتغيير القيم نحو التحديث والذي يتطلب قيمًا جديدة مثل: التخصص، والحياد الوجداني، المصالح الجماعية، الإنجاز.

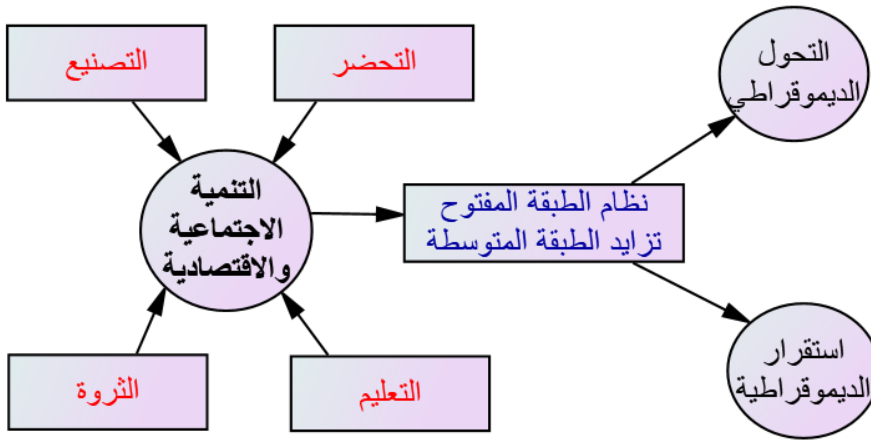

شكل (١) يوضح العوامل المؤدية للتحديث والديمقراطية وفق نظرية ليبست

ولنظريات التحديث مسلمات أساسية ترتكيز عليها أولًا: إمكانية تحول الدول النامية من النمط التقليدي إلى السمات العصرية الموجودة في الدول الغربية، كذلك التمييز بين سمات المجتمعات التقليدية والحديثة (من سمات المجتمعات التقليدية: زراعية، علاقاتها شخصية، التدين، التجانس، انتشار نمط الأسرة الممتدة، ضعف التغير والحراك الاجتماعي)، ثانيًا: أن سمات المجتمعات الحديثة تتمثل في(التصنيع، التعاقد في العلاقات، التحضر، تقسيم العمل، التخصص، العلمانية، التباين الاجتماعي، انتشار نمط الأسرة النواة، زيادة معدلات التغير والحراك الاجتماعي)، ثالثًا: التمييز بين قيم المجتمعات التقليدية والحديثة، فقيم المجتمعات التقليدية: الطقوسية، والتقدس، بينما قيم المجتمعات الحديثة: العلمانية، والعقلانية (أبو العنين، ٢٠٢٠).

وعلى النقيض من التركيز الاقتصادي، يرى فرع آخر من نظريات التحديث أن المتغيرات الثقافية والاجتماعية أكثر أهمية من المتغيرات الاقتصادية، حيث يرى منظروا هذا الاتجاه أن النسق السياسي في المجتمعات الأقل تطورًا لا يكون مستقلا عن باقي أنساق المجتمع الأخرى؛ وبالتالي فالمشاركة السياسية في هذه المجتمعات لا تتميز بالديمقراطية، وكذلك لا تكون فاعلة؛ نظرًا لأن مقاليد السلطة والحكم تكون مركزة في أيدى الصفوة مع

سيادة قيم مرتكزة على العرف، والخصوصية بدلًا من القيم السائدة في المجتمعات المتطورة والتي ترتكز على الإنجاز، والعمومية. ويؤكد منظروا هذا الاتجاه أن هذه التناقضات والاختلالات في القيم تؤدي إلى حالة الصراع العام؛ الأمر الذي يجعل عملية التغيير مضطربة. وهذا يتوافق مع أفكار فيبر والذي يرى أن المجتمعات الراسمالية تقوم على درجة كبيرة من البيروقراطية والتنظيم وبذلك فهي أكثر ديمقراطية، وتتيح فرص المشاركة في الحياة السياسية لكافة أفراد الشعب؛ وبالتالي تقوم السلطة على الطاعة الإرادية؛ وبهذا فهو يرى أن الديمقراطية سمة أصيلة في المجتمعات الراسمالية والتي انتقلت فيها السلطة من السلطة الكاريزمية إلى السلطة التقليدية ثم إلى السلطة الرشيدة القائمة على أسس قانونية (نصيب، ٢٠٠٦، ص ٢٢١).

وبذلك فإن تحول المجتمعات نحو الديمقراطية، ونجاحها في تخطي مرحلة التحول الديمقراطي يعني اكتساب أفراد المجتمع قيم ثقافية وسلوكيات هي أقرب ما تكون للمجتمعات المتقدمة؛ كما يعاد تشكيل تنظيماتها الاجتماعية لتقوم على المواطنة وحقوق الإنسان؛ مما يفسح المجال لبناء مجتمع ديمقراطي تعددي. وهذا بالطبع له تأثير على استقلال الجامعات؛ فالممارسات الديمقراطية، وسيادة قيم التحديث سوف تتغلل في الجامعة؛ باعتبارها أهم مؤسسات المجتمع قدرة على استيعاب الأفكار الحداثية؛ لما لها من رصيد فكري، ومخزون بشري يستوعب هذه القيم ويحولها إلى سلوكيات تصب في صالح المجتمع وتطويره.

د. الانتقادات الموجهة لنظريات التحديث

تعرضت نظريات التحديث لسيل من الإنتقادات لفرضياتها وتفسيرها لتطور المجتمعات، وكان جُل هذه الانتقادات صادرة عن علماء الاجتماع الراديكالي ذوي الخلفية الفكرية الماركسية والذين يرون أن المصطلحات الأساسية لنظريات التحديث غامضة إلى حد بعيد، فلا يمكن استخدامها لتصنيف المجتمعات لمجتمعات متمايزة، فالمصطلحان (المجتمع التقليدي والمجتمع الحديث) لا يقدمان دليلًا على التنوع الكبير في المجتمعات الموجودة بالفعل، كما تتجاهل هذه النظريات أيضا تأثير الاستعمار على بلدان العالم الثالث والحد من تطور مجتمعاتها. كذلك لا تعترف نظريات التحديث بخصوصية النظم الاجتماعية، كما تعبر بصورة حصرية عن الذات الأوروبية ورؤيتها لغيرها من المجتمعات في الجنوب العالمي، فهذه

النظريات تقوم على مفهوم التنمية والذي يكمن في صياغة نظم سياسية واجتماعية على شاكلة النظم الغربية (أبو العنين، ٢٠٢٠).

كذلك من الانتقادات– أيضا– الخلل في تفسير تطور المجتمعات على الرغم من كونه لب نظريات التحديث وجوهرها، فلا توجد آليات واضحة ومحددة للعمليات التي يُشكلها التحديث في تغيير المجتمعات، كما أن نظريات التحديث غرست قيما أوروبية تخدم مصالح القوي المهيمنة إلى حد الامتثال للرغبات الغربية في تنظيم البني الاجتماعية؛ لتواكب حركة الحداثة والتصنيع، وتصبح جزءًا من حياتهم الاقتصادية والاجتماعية، وأخيرًا النظر إلى المجتمعات المتخلفة؛ باعتبارها أنظمة سياسية واجتماعية مغلقة ولن تتطور إلا باستقبال المساعدات الاقتصادية الحضارية من الدول الغربية (عمران & داود، ٢٠٠٨). كما أن تخلف الشرق يرجع– في جزء كبير منه– إلى الغرب، حيث إن الشرق وقع ضحية التفاعل غير المتوازن مع الغرب الاستعماري الذي استغل ثروات الشرق المستضعف بالشكل الذي أدى إلى تقدمه وتخلف الشرق.

وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة لنظريات التحديث؛ إلا أن منظروها اختبروا فرضيات النظرية بطريقة أمبريقية على مجموعة متنوعة من المجتمعات في أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وأوروبا؛ وأثبتت دراسات الحالة صحة فرضيات النظرية وتعاطيها مع الواقع بهذه الدول. كما أن الفهم الضيق للنظرية وحصرها في نطاق محدد يربط الديمقراطية بالتنمية الاقتصادية وزيادة الدخل يحد من فائدتها، فلم يؤكد منتقدوا النظرية ربط ليبست وليرنر بين مجموعة من العوامل الأخرى؛ كالتصنيع، والتحضر، والثروة، والتعليم مع الديمقراطية. فقائمة العوامل هذه تُشكل الظروف وليس بالضرورة الأسباب المؤدية للديمقراطية؛ لذا تتبني الدراسة الحالية هذا المنظور في تفسير استقلال الجامعات في ضوء التحولات الديمقراطية التي يشهدها المجتمع المصري منذ ٢٠١١ وحتى الآن.

هـ. نظريات التحديث وسيرورة التحول الديمقراطي واستقلال الجامعات في العالم الثالث

يرى علماء الانثربولوجيا والاجتماع أن المجتمعات النامية في العالم الثالث تقبل التحديث في إطار ما هو تقليدي، فالتغيير لا يكون إلا باندماج الحديث مع التقليدي وقوة التقليدي ومرونته في استيعاب الحديث، وهذا يدلل على أن التحديث لا يمكن اختزاله فقط في عملية التصنيع، ولكن هناك عوامل أخرى تؤدي إليه وتدعمه. حيث يرى سملسر– وهو أحد

علماء الاجتماع– أن التغيير في عناصر البنية الاجتماعية؛ كزيادة التخصص في العمل، وتغيير أدوار الأسرة، والتدين، وتعدد التغيرات في الأنساق الفرعية للنسق الاجتماعي يقود إلى التغيير والتحديث (سلام، ٢٠٠٢، ص٥٨– ٦٠).

وترتكز عمليات التحديث من وجهة نظر علماء هذه النظرية على اكتساب الأفراد في دول العالم الثالث مجموعة من السمات، والتقاليد، والاتجاهات، والآراء التي يصبحون بموجبها أو بعد التحول مجتمعًا متطورًا، كما يرى أصحاب هذا الاتجاه أن التخلف سمة أساسية في مجتمعات العالم الثالث أفرزتها طبيعتها البنيوية المختلفة، وأنه إذا أرادت هذه المجتمعات أن تتقدم؛ فعليها استعارة النظم الغربية وإحلالها محل نظمها التقليدية.

إن الانتقال من مرحلة التخلف إلى مرحلة التقدم يرتبط بضرورة تحديث البنيات الاجتماعية التقليدية والأخذ بمسار جديد يعزز التغير الاجتماعي ويقوده (سلام، ٢٠٠٢، ص ٥٥)، وهذا ما دعى ابتر Apter – وهو من منظري التحديث – إلى الزعم بفشل عمليات التحديث أو عدم اكتمالها في الدول النامية لاسيما تلك المرتبطة بالأبنية الاجتماعية والثقافية والتي تقوم بدور محدد في النسق السياسي؛ وعليه فإن غالبية مجتمعات العالم الثالث– بما في ذلك المجتمعات العربية– هي مجتمعات تقليدية يسودها النظام القروي بما يحمله من قيم وثقافة وتنظيم ديمغرافي خاص، حتى أن المناطق الحضرية تسودها امتدادات بينية لما هو قروي، من خلال أنماط العيش المادي والتمثيلات الرمزية والثقافية الريفية.

وتفسر نظريات التحديث حدوث التحولات الديمقراطية في بلدان العالم الثالث بنمو حركة التصنيع والتي تقود إلى تنمية رأس المال وزيادة الوفورات الاقتصادية، إضافة إلى اكتساب القيم والسلوكيات الليبرالية الغربية والتي تظهر في أداء مؤسسات الدولة، والأفراد؛ وينتج عنها ازدياد قوة المجتمع المدني؛ مما يقود إلى المطالبة بإصلاحات جذرية في بنية النظام السياسي في الدولة. وعلى هذا فالتحولات الديمقراطية؛ وإن بدأت بعوامل اقتصادية إلا أن العوامل الثقافية والاجتماعية تمثل الجانب الأكثر تأثيرًا في حركة المجتمعات وتوجهها نحو الديمقراطية.

ويتأثر استقلال الجامعات في دول العالم الثالث بموجات التحول الديمقراطي ودخول مجتمعاتها دائرة التحديث والتمدين؛ حيث تؤكد الدراسات أن النظم الرسمية في الجامعات تسعى لتعزيز أيديولوجيتها من خلال الممارسات اليومية، وطبيعة التشريعات، وآلية إدارة

الموارد، إضافة إلى تمسك القيادة بدور الوصي عليها وكلها أمور تعزز جمود القيم الاجتماعية المحافظة أمام رياح التغيير والقيم الحداثية التي تواكب الممارسات الديمقراطية. كما تسهم السلطة السياسية في مجتمعات العالم الثالث في بناء نمط شخصية يتسم بالتسلط والبعد عن الإبداع والابتكار، وقد أكد العديد من الباحثين أن السلطة السياسية في المجتمعات العربية هي جهاز فوقي يحد من أي حركة تطوير أو تحديث في هذه المجتمعات؛ مما يؤدي إلى حالة من الجمود والتكلس في البني الاجتماعية والثقافية (الأمين، ٢٠١٨). فارتباط عقلية المجتمع الجامعي بالماضي، ونزوع بعض أعضاء هيئة التدريس في جامعات العالم الثالث بصورة خاصة لرمزية الجامعة ومكانتها كمجتمع للصفوة يسهم بصورة كبيرة في مجابهة قيم التحديث والعصرنة؛ مما يشكل جبهات تقف ضد أي تغيير في بنية الجامعة الأكاديمية والتشغيلية.

المحور الثالث: استقلال الجامعات المصرية ومسارات التحول الديمقراطي ومعوقاته (تجربة جامعة الفيوم لاختيار القيادات الجامعية)

يتضمن هذا الجزء تحليل ونقد التجربة الديمقراطية لاختيار القيادات الجامعية؛ باعتبارها مؤشرًا واضحًا لاستقلال الجامعة، وانعكاس لنجاح التحول الديمقراطي أو فشله في سياق الجامعات المصرية، وقد تم اختيار تجربة جامعة الفيوم لتعبر عن مدى التغير الذي طرأ على مؤسسات التعليم العالي؛ وأثر بإيجاب على استقلالها في فترة التحول الديمقراطي التي شهدتها مصر منذ ٢٠١٢ وحتى الوقت الراهن.

أ. الانتخابات واختيار القيادات الجامعية في مرحلة التحول الديمقراطي

سادت رؤيتان تتعلق بانتخاب قيادات الجامعات بعد أحداث الربيع العربي في مصر، ولقد شكلت وجهة النظر الأولى الجانب الإيجابي والذي يرى أن انتخاب القيادات الجامعية يعد مكسبًا لأعضاء المجتمع الأكاديمي، وخطوة إلى الأمام نحو إصلاح ديمقراطي عميق، حيث شكل انتخاب قيادات الجامعات–رغم الأخطاء– علامة فارقة في تاريخ مؤسسات التعليم العالي المصرية، وأن ممارسة الديمقراطية تتطلب الكثير من الوقت. كما أعرب مؤيدو الانتخابات أن هذا كان مطلبًا عامًا للمجتمع الجامعي منذ فترة طويلة من الزمن، وكان من الممكن أيضًا إدخال تعديلات عديدة على النظام الانتخابي لجعله أكثر ديمقراطية، وإنهاء التحالفات التي شوهت المشهد العام للانتخابات في معظم الجامعات المصرية. وقد مثل هذا المنظور حركة ٩

مارس مع العديد من نوادي أعضاء هيئة التدريس، وشباب أعضاء هيئة التدريس في معظم الجامعات المصرية.

أما وجهة النظر الثانية فكانت ترى أن اختيار القيادات عبر آلية الانتخابات تعد أزمة عميقة أثرت على الجامعات، وأدت إلى ظهور قيادات غير مؤهلة تفتقد الحزم، إضافة إلى انقسام المجتمع الجامعي، وظهور التحالفات الانتخابية، وتدهور العلاقات الاجتماعية بين أعضاء هيئة التدريس، كما أسفرت هذه الانتخابات عن اختيار قيادات من جماعات المعارضة. كما زعموا أن المجتمع الجامعي ليس جاهزًا للديمقراطية، كما أن العديد من الدول الديمقراطية في العالم الغربي لا تطبق نظام الانتخاب الحر المباشر لاختيار القيادات الجامعية من قبل أعضاء هيئة التدريس. وقد مثل هذا الاتجاه الأساتذة المتفرغون وخاصة من كانوا أعضاء في الحزب الوطني الديمقراطي، وكذلك رابطة اتحاد علماء مصر وهم مجموعة من الأساتذة المنتمين فكريًا للنظام السابق وأعدادهم محدودة للغاية، ولكن له تأثير كبير على قطاعات عريضة داخل الجامعات (عبد الرحمن، ٢٠١٥; خورشيد، ٢٠١٤).

ب) الإطار التشريعي والقانوني للانتخابات

تم اختيار القيادات الجامعية في أجواء عاصفة وفي وقت شهدت فيه الدولة المصرية العديد من الاضطرابات على كافة المستويات وفي كافة المؤسسات كنتيجة طبيعية لعدم استقرار مرحلة التحول الديمقراطي. ونظرًا للمطالبة المستمرة من جموع أعضاء هيئة التدريس بمختلف الجامعات بضرورة وسرعة إجراء انتخابات لاختيار القيادات الجامعية اضطر المجلس الأعلى للقوات المسلحة –والذي أدار المرحلة الانتقالية– إلى توجيه المجلس الأعلى للجامعات ووزير التعليم العالي باحتواء الوضع قبل انفجاره. وعليه صدر القرار الوزاري في (٢٦) يوليو ٢٠١٢م بآلية جديدة لاختيار قيادات الجامعات عبر انتخابات حرة مباشرة، وقبل هذا القرار صدر القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢م بإضافة مادة جديدة إلى القانون العام رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢م بقانون تنظيم الجامعات تنص المادة الجديدة على ما يلي:

"يتولي أعضاء هيئة التدريس ومعاونوهم اختيار شاغلي الوظائف القيادية المنصوص بهذا القانون (رئيس مجلس القسم، عميد الكلية أو المعهد، رئيس الجامعة). وذلك بطريق الانتخاب وفقًا للشروط والإجراءات ومعايير المفاضلة التي يقرها المجلس الأعلى للجامعات بمشاركة ثلاثة من رؤساء نوادي أعضاء هيئة

التدريس على نحو يضمن كفالة المساواة والعدالة بين جميع المتقدمين لشغل هذه الوظائف وتحقيق اختيار أفضل وأكفا العناصر الممثلة لإرادة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، ويصدر قرار التعيين من السلطة المختصة بالتعيين وفقًا لهذا القانون وذلك طبقًا لنتيجة الانتخابات ويلغى كل ما يخالف ذلك" (جمهورية مصر العربية، قانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠١٢ لتعديل بعض أحكام قانون تنظيم الجامعات، ص١٢).

ويُشكل هذا القرار الإطار القانوني لعملية اختيار القيادات الجامعية، لكنه يضع فقط معايير عامة للعملية الانتخابية؛ حيث لم يحدد أي وسيلة أو طريقة معينة للاختيار، فقد سعى المُشرع المصري إلى ترك هذا المرسوم مفتوحًا للمجلس الأعلى للجامعات للتوافق على الصيغة المناسبة؛ لكن ذلك أدى في المقابل إلى فتح المجال أمام تدخل القوى المحافظة التي فرضت عقبات خلال العملية الانتخابية. كما أكد القانون أن المجلس الأعلى للجامعات يختار أفضل الطرق الملائمة لاختيار القيادات الجماعية، ولذلك كان من الضروري طرح هذه المقترحات لمزيد من المناقشة من قبل المجتمع الجامعي، بما يؤدي في النهاية إلى توافق الآراء حول أفضل الخيارات. وقد اقترح المجلس الأعلى للجامعات بجلسته رقم (٥٧٥) بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٢م، آليات لتنظيم عملية اختيار قادة الجامعات عبر الانتخابات، كما حددت الخطوات التنفيذية للعملية الانتخابية، وقد أكدت ما يلي:

"يتم اختيار رئيس القسم وعميد الكلية أو المعهد بالانتخاب المباشر من قبل جميع أعضاء هيئة التدريس في القسم أو الكلية أو المعهد بالإضافة إلى معاوني أعضاء هيئة التدريس الذين تبلغ نسبة أصواتهم ١٠٪ من الأصوات الصحيحة لأعضاء هيئة التدريس. يتم اختيار رئيس الجامعة عن طريق انتخابات حرة على مرحلتين: انتخابات مجمع انتخابي يمثل جميع كليات ومعاهد الجامعة والذي يقوم بدوره بانتخاب رئيس الجامعة. ويتم انتخاب أعضاء المجلس الانتخابي في كل كلية أو معهد من قبل جميع أعضاء هيئة التدريس والمعيدين الذين تقدر أصواتهم الصحيحة بما لا يزيد على ١٠٪ من مجموع الأصوات" (المجلس الأعلى للجامعات، ٢٠١٢).

ونصت المادة الخامسة من القرار على طريقة اختيار المجمع الانتخابي في كل كلية أو معهد، كما حددت نسبة تمثيل كل كلية في هذا المجمع لاختيار رئيس الجامعة، والذي يصدر تشكيله بقرار من رئيس الجامعة أو من يقوم مقامه، كما تكون العضوية فيه لمدة

عامين أكاديميين. وكان الدور الأساسي للمجمع الانتخابي هو تقييم المرشحين، ومراجعة برامجهم، وانتخاب المرشح الجامعي الذي يحقق أهداف الجامعة، ويتم تمثيل الكليات التي لا يزيد عدد أعضاء هيئة التدريس فيها عن ١٠٠ عضو في المجلس الانتخابي بخمسة أعضاء (أستاذ متفرغ، أستاذ، أستاذ مساعد، مدرس) بالإضافة إلى عميد الكلية. كما نص المرسوم أيضًا أنه في الكليات التي يزيد عدد أعضاء هيئة التدريس فيها عن مائة ويقل عن مائتين يضاف أستاذ إلى عدد ممثلي هذه الكلية في المجمع الانتخابي إلى ستة أعضاء، أما الكليات التي تضم أكثر من ٢٠٠ عضو هيئة تدريس يضاف إلى المجمع الانتخابي أستاذ متفرغ وأستاذ غير متفرغ.

وتضمن القرار الوزاري العديد من الثغرات القانونية والتشريعية منها: عدم طرح هذه المواد للاستفتاء من قبل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العامة والخاصة لمناقشتها وابداء الرأي فيها، كما أن هذا القرار تم إصداره في حضور رؤساء الجامعات الموالين للنظام السابق، وشاركوا في جلسة المجلس الأعلى للجامعات كأعضاء لتشريع معايير وآليات العملية الانتخابية، إضافة إلى أن القرار تضمن العديد من التناقضات، منها: تمثيل الهيئة المعاونة من معيدين ومدرسين مساعدين بنسبة ١٠٪ فقط من أجمالي الأصوات الصحيحة لأعضاء هيئة التدريس، وهذه مخالفة واضحة للدستور المصري الذي يدعم المساواة بين جميع المواطنين، كذلك لم يتم إدراج الموظفين والعاملين ضمن الفئات التي يحق لها التصويت، على الرغم من أنهم جزء نشط من المجتمع الجامعي.

كما احتفظ النظام بحق المصادقة على تعيين القيادات الجامعية؛ مؤكدًا على مسلمة أن القيادات الجامعية المنتخبين يخضعون لسلطة وزارة التعليم العالي ورئيس الدولة، كما أن من عيوب هذا القرار دعوة ثلاثة أعضاء من نوادي أعضاء هيئة التدريس، وذلك لزيادة المشاركة في صنع القرار؛ إلا أن هذه الأندية أصبحت مسيسة وتحت سيطرة الدولة، ولذلك أصبحوا خارج إطار الحياة الأكاديمية في الجامعات، وبذلك فقد أعضاء هيئة التدريس الثقة في هذه الأندية، ولم يعد لها أي تأثير على الحياة الجامعية.

ج) تجربة الانتخابات واختيار القيادات الجامعية

شكلت انتخابات القيادات الجامعية بدأ من رؤساء الأقسام وحتى رؤساء الجامعات حدثًا ديمقراطيًا فريدًا من نوعه، بعد عقود من السيطرة على الجامعات من قبل الأنظمة

السياسية المتعاقبة على حكم مصر؛ لذا كان من الضروري وصف وتحليل طبيعة الانتخابات الجامعية وأحداثها بشكل دقيق، ومن ثم تم التركيز على انتخابات عمادة كلية التربية، ورئاسة جامعة الفيوم؛ ففي نهاية عام ٢٠١١م تلقى جميع أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية قرار اختيار القادة عن طريق الانتخابات بكل ارتياح، وأعقبه ترشح العديد من أعضاء هيئة التدريس للمناصب القيادية (رئيس قسم، عميد الكلية، رئيس الجامعة). وظهر شكل جديد من الخطاب والممارسة الديمقراطية بين أعضاء هيئة التدريس، حيث أطلق المرشحون وعودًا بزيادة تمويل الأبحاث، وتحسين الأجور والمكافآت، وتحسينات في الأندية الجامعية، وتوفير الرعاية الصحية لأسر أعضاء هيئة التدريس، بل وصل الأمر إلى الوعود ببناء مجمعات سكنية (كمبوند) خاص بأعضاء هيئة التدريس.

وقد شهدت جامعة الفيوم مشاركة غير مسبوقة في اختيار عمداء الكليات؛ حيث ترشح أربعة أساتذة لعمادة كلية التربية، هم: أ.د. أحمد طه محمد رئيس قسم علم النفس التربوي، أ.د. محمد عبد التواب معوض رئيس قسم الصحة النفسية، أ.د. آمال ربيع كامل، وكيل الكلية لشئون الدراسات العليا والبحوث، أ.د. محمد فاروق عبد السميع الأستاذ بقسم المناهج وطرق التدريس. وبالفعل كانت المنافسة متكافئة، وقام كل عضو بعرض برنامجه الانتخابي على أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة، من خلال عقد اجتماع في قاعة المؤتمرات بالكلية لمدة محددة من الوقت لضمان تكافؤ الفرص بين جميع المرشحين، كما قام المرشحون بتوزيع سيرهم الذاتية، وبرامجهم الخاصة بـ "تطوير الكلية".

وكان أحد المرشحين يتمتع بالقبول بين أعضاء هيئة التدريس؛ بسبب مظهره المتدين، وأسلوبه الديمقراطي، وقد أُجريت الانتخابات وحصل هذا المرشح على أغلبية الأصوات، وأصبح أول عميد مُنتخب لكلية التربية. وكان هذا المرشح عقلانيًا ومنطقيًا في وعوده بتطوير الكلية، وتحقيق المطالب المشروعة لأعضاء هيئة التدريس. وقد بلغ إجمالي عدد الأصوات الصحيحة ٥٠ صوتًا لأعضاء هيئة التدريس و٣٩ صوتًا للهيئة المعاونة، وكانت النتائج على النحو التالي:

• حصل أ.د/ أحمد طه على واحد وثلاثين صوتًا لأعضاء هيئة التدريس وسبعة وعشرين صوتًا للهيئة المعاونة.

• حصل أ.د/ محمد عبد التواب على تسعة أصوات لأعضاء هيئة التدريس وصوتين للهيئة المعاونة.

• حصلت أ.د/ أمال ربيع على ثمانية أصوات لأعضاء هيئة التدريس وثمانية للهيئة المعاونة.

• حصل أ.د/ محمد فاروق على صوتين لأعضاء هيئة التدريس وصوتين للهيئة المعاونة.

صورة (١) توضح تصويت أحد أعضاء هيئة التدريس في انتخابات عمادة كلية التربية

وقد اهتمت الصحف القومية بهذا الحدث الديمقراطي؛ حيث تابعت جريدة الأهرام انتخابات عمادة كلية التربية–جامعة الفيوم (بوابة الأهرام، ٢٠١١)، كما يلاحظ أيضا أن غالبية أعضاء هيئة التدريس الشباب اختاروا المرشح الذي فاز بمنصب العميد، في حين صوُت معظم الأساتذة المحافظين لمرشحين من نفس التوجه الفكري التقليدي، وكان أحد المرشحين عضوًا بارزًا في الحزب الوطني الديمقراطي المنحل، وحصل على المركز الثاني؛ وهذا يعكس مكانة القوى المحافظة في الجامعات المصرية وتأثيرها على عملية اختيار القيادات التي تحمل أفكار الحزب الوطني المنحل. ولقد شهدت انتخابات عمادة كلية التربية تحيزًا وتحالفًا بين المرشحين وبعض أعضاء هيئة التدريس لجذبهم للتصويت؛ حيث أبرم أحد المرشحين اتفاقيات مع بعض الأساتذة في الكلية لتولي منصب وكيل الكلية حال انتخابه

عميدًا، وعلينا الاعتراف أن هذه التحالفات الانتخابية غير القانونية قد أضرت بالمشهد الديمقراطي لانتخاب القيادات في جامعة الفيوم. فالكثير من المرشحين ذوي الحظوظ القليلة لجأوا إلى هذه التحالفات والوعود البراقة، من أجل جذب أصوات الناخبين من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بكلية التربية– جامعة الفيوم.

صورة (٢). توضح عملية فرز الأصوات الانتخابية في انتخابات عمادة كلية الآداب.

ومن الملاحظ وجود كليات ذات نزعة عالية نحو الديمقراطية؛ حيث ترشح عدد كبير من الأساتذة للانتخابات مثل: كلية التربية، وكلية الهندسة، وكلية دار العلوم، وكلية الآداب، كما جرت جولة إعادة في كليات الزراعة، والآداب بين المرشحين بسبب تقارب نتائج التصويت؛ لكن على النقيض اتسمت بعض الكليات بالمحافظة، وعدم الرغبة في التغيير خاصة عند اختيار القيادات الجديدة، مثل: كليات الطب، وكلية الآثار، وكلية السياحة والفنادق؛ حيث فاز المرشحون لمنصب العمادة في الانتخابات بالتزكية؛ بسبب غياب المرشحين الآخرين.

جدول (١).
يوضح أعداد المرشحين لمنصب العمادة بمختلف كليات جامعة الفيوم

الكلية	عدد المرشحين لشغل منصب عميد الكلية	حالة المرشح الفائز في الانتخابات
كلية التربية	٤	جديد
كلية الآداب	٤	جديد
كلية دار العلوم	٦	جديد
كلية الخدمة الاجتماعية	٢	قديم
كلية الزراعة	٤	قديم
كلية الهندسة	٥	جديد
كلية العلوم	٣	قديم
كلية الطب	١	قديم
كلية رياض الأطفال	-	-
كلية الآثار	١	قديم
كلية السياحة والفنادق	١	قديم
كلية التربية النوعية	-	-

المصدر: موقع جامعة الفيوم الإلكتروني (www.fayoum.edu.eg)

ومن الجدير بالذكر أن عميدي كلية العلوم، وكلية الخدمة الاجتماعية قد رفضا الاستقالة حتى انتهاء مدة عمادتهما؛ حيث لم يعترفًا ولم يقرا بالنظام الجديد لاختيار القيادات الجامعية الجديدة من خلال الانتخابات. وبعد الضغط المستمر من قبل أعضاء هيئة التدريس بالكليتين استقال العميدان، وأجريت عملية الانتخابات (بوابة الأهرام، ٢٠١١، فقرة ١)، كذلك كانت هناك كليات بحاجة إلى استكمال نصاب الأساتذة حيث لم يوجد بها أساتذة عاملين للترشح لمنصب عميد الكلية مثل كلية رياض الأطفال، وكلية التربية النوعية؛ ولذا قام رئيس الجامعة بتعيين أستاذ من خارج الكلية عميدًا للكلية. وأسفرت الانتخابات عن اختيار أربع قيادات جديدة فقط لعمادات الكليات، أما بقية العمداء فكانوا قيادات سابقة كوكلاء أو عمداء للكليات، وينتمون فكريًا وتنظيميًا إلى النظام السابق. وهذا يظهر مدي وجود القيم المحافظة بين أعضاء هيئة التدريس بجامعة الفيوم، والتي أسهمت في وأد هذه التجربة، من خلال اختيار الوجوه القديمة، وهذا يوضح عدم تغلغل أفكار التحديث والعصرنة، وغياب ثقافة الديمقراطية وقيمها لدى الكثير من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الفيوم، وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (Mazawi, 2011) ودراسة (دقلو، ٢٠٠٦).

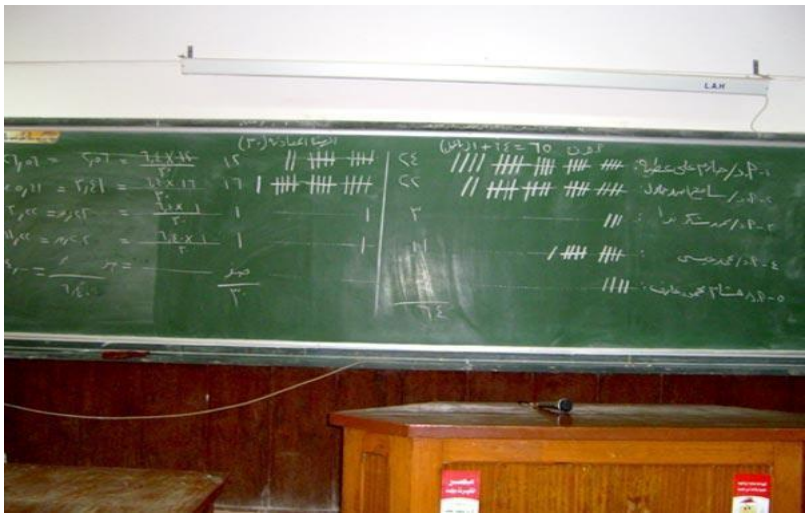

صورة (٣). توضح عملية فرز الأصوات في انتخابات عمادة كلية الهندسة

وقد مثل الأساتذة فوق الستين أغلب أعضاء المجمع الانتخابي، وهذه الفئة عادة ما تكون محافظة وغير ساعية نحو التغيير أو راغبة فيه؛ ولذلك اختاروا مرشحًا لرئاسة الجامعة وفق هذه النظرة المحافظة رغم وجود مرشحين كثر كان بإمكانهم تطوير الجامعة أفضل من المرشح الذي فاز لاحقًا بانتخابات رئاسة الجامعة، علاوة على ذلك كان ينبغي أن يضم المجمع الانتخابي فئة المدرسين؛ وبهذا نستطيع أن نجزم أن منظومة القيم داخل الجامعات المصرية أثرت بشكل كبير على العملية الانتخابية، خاصة في اختيار أعضاء المجمع الانتخابي، حيث كانت المجاملات سائدة في اختيار أعضائه، كما ترفع المدرسون والأساتذة المساعدون عن الترشح لعضوية المجمع الانتخابي؛ احترامًا لترشح أساتذتهم، ويوضح الجدول التالي المرشحين الناجحين في المجمع الانتخابي بمختلف كليات الجامعة.

جدول (٢).
يوضح أعداد المرشحين لعضوية المجمع الانتخابي بمختلف كليات جامعة الفيوم

الكلية	عدد أعضاء المجمع الانتخابي
كلية التربية	أستاذان متفرغان
كلية الآداب	أستاذان متفرغان وأستاذ عامل
كلية دار العلوم	أستاذان عاملان
كلية الخدمة الاجتماعية	أستاذان عاملان
كلية الزراعة	ثلاثة أساتذة متفرغين وأستاذ عامل
كلية الهندسة	أستاذان عاملان
كلية العلوم	أستاذان متفرغان
كلية الطب	أستاذان
كلية رياض الأطفال	أستاذ مساعد
كلية الآثار	أستاذان مساعدان
كلية التربية النوعية	أستاذ متفرغ

المصدر: موقع جامعة الفيوم الإلكتروني (www.fayoum.edu.eg)

ولذلك كان لابد أن يكون المجمع الانتخابي أكثر ملاءمة لاختيار رؤساء الجامعات، كما كان يجب على أعضائه التشاور مع بقية أعضاء هيئة التدريس في كلياتهم لاختيار مرشح معين لرئاسة الجامعة،وقد أدى ذلك إلى اختيارات عشوائية تتبع الأهواء والتفضيلات الشخصية لأعضاء المجمع الانتخابي، ولا تعبر عن اختيارات جموع أعضاء هيئة التدريس. وما يدعم هذا الطرح حصول بعض أعضاء المجمع الانتخابي على مناصب إدارية كرؤساء للوحدات ذات الطابع الخاص بالجامعة، وهذا يعطي دليلًا ملموسًا على وجود تحالفات انتخابية بين الفائز في انتخابات رئاسة جامعة الفيوم وبين أعضاء من المجمع الانتخابي.

والمجمع الانتخابي هو صيغة اقترحها المجلس الأعلى للجامعات قبل انتخابات القيادات الجامعية، ففي جامعة الفيوم أجريت انتخابات داخلية في كل كلية لانتخاب أعضائه، إضافة إلى عميد الكلية بصفته؛ ليمثلوا الكلية في المجمع الانتخابي لاختيار رئيس الجامعة (موقع جامعة الفيوم الالكتروني، ٢٠١١). ولم تكن هذه الصيغة سليمة من الناحية القانونية؛ لأنها لم تكن قائمة على انتخابات حرة ومباشرة. ورغم إشراف المستشارين القانونيين لوزارة التعليم العالي على الانتخابات، إلا أنها لم تكن ديمقراطية بالشكل الذي رغب فيه المجتمع الجامعي، وخاصة شباب أعضاء هيئة التدريس. وقد كان للأجواء السياسية في تلك الفترة، ووجود المجلس العسكري في السلطة تأثير كبير على سير العملية الديمقراطية في

البلاد بشكل عام وفي الجامعات بشكل خاص؛ حيث أراد أن تبقى الجامعات تحت مظلة النظام؛ لذا فقد تساهل في إقرار هذه القوانين رغم علمه بعدم دستوريتها؛ ومع ذلك، فقد تم اتخاذ القرارات المتعلقة بالعملية الانتخابية.

وقد شهدت جامعة الفيوم معارك انتخابية بين المرشحين لرئاسة الجامعة وهم أ.د/ عبد الحميد عبد التواب نائب رئيس الجامعة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة آنذاك، أ.د/ جمال أبو الفتوح الأستاذ بكلية الزراعة، وأ.د/ رفعت محمد على وكيل كلية العلوم (موقع جامعة الفيوم الإلكتروني،٢٠١١، فقرة ٣). وقد فاز في الانتخابات الأستاذ الدكتور عبد الحميد عبد التواب وتمكن من الحصول على نسبة كبيرة من الأصوات من خلال تشكيل التحالفات مع أعضاء المجمع الانتخابي، حيث حصل على (٢٨) صوتًا من أصل ٣٦ صوتا للمجمع الانتخابي، في حين حصل الدكتور جمال أبوالفتوح على (٦) أصوات، كما حصل الدكتور رفعت محمد على صوتين فقط. وقد شعر جميع أعضاء هيئة التدريس بخيبة أمل بسبب اختيار الوجوه القديمة حيث كان أ.د/ عبد الحميد عبد التواب أحد أبرز قيادات الحزب الوطني المنحل في الفيوم، وبهذا فالإصلاحات الديمقراطية لم تصل بعمق لجامعة الفيوم، وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (Lindsey, 2012).

د. معوقات التحول الديمقراطي في الجامعات الحكومية المصرية

لقد شكلت مجموعة من المعوقات داخل الجامعات المصرية السبب الرئيس في فشل الإصلاحات الديمقراطية، وخاصة تجربة اختيار القيادات الجامعية، من خلال انتخابات حرة داخل جامعة الفيوم، حيث يتضمن ذلك سبعة أسباب أساسية تمثل معوقات رئيسة أمام التحول الديمقراطي في جامعة الفيوم.

١) الفساد الإداري في الجامعات

ذكرت العديد من الدراسات وجود مشكلات تتعلق بالفساد الإداري في الجامعات الحكومية (علي، ٢٠٠٨ ;Ibrahim, 2011;Tolba, ٢٠١٩)، حيث أدت السيطرة البيرقراطية من جانب الحكومة على الجامعات، وسياسة تعيين القيادات على أساس الولاء لها، إلى تعيين عمداء ورؤساء جامعات بمؤهلات إدارية محدودة، وقد أدى ذلك إلى تراجع الشفافية والالتزام المؤسسي؛ مما أسهم في انهيار السياسات الإدارية للجامعات. لقد كانت هناك ظاهرة تعرف باسم الشللية بين كبار المسؤولين وحتى بين كبار القادة الأكاديميين

لتعظيم استفادتهم من الجامعة، وما يدلل على ذلك أن هيئات الرقابة الحكومية (على سبيل المثال الجهاز المركزي للمحاسبات) كشفت عن العديد من قضايا الفساد المتعلقة بإهدار وسرقة المال العام.

وقد أسهمت شبكة الفساد الواسعة ذات المصالح المترابطة في مكافحة التجربة الديمقراطية الوليدة في الجامعات المصرية، حيث هدفت إلى إخفاء جرائمها، وخاصة بعد أن وعد المرشحون للانتخابات (لمنصبي رئاسة الجامعة، وعمادة الكليات) بفتح كافة الملفات المالية، والإدارية لملاحقة الإداريين الذين تسببوا في خسائر فادحة في المال العام. ولذلك ناضل كبار الإداريين في الجامعة من أجل القضاء على هذه التجربة الديمقراطية الوليدة أو على الأقل وضع العراقيل أمامها. وهذا ما حدث في جامعة الفيوم، حيث أيد أحد كبار الإداريين في الجامعة مرشحًا معينًا لرئاسة الجامعة، ودعا لانتخاب هذا المرشح؛ بسبب تقارب وجهات النظر؛ حيث إنهم عملوا معًا لفترة طويلة في الجهاز الإداري للجامعة، وكانوا أيضًا أعضاء في الحزب الوطني الديمقراطي المنحل؛ وبذلك دعَّم هذا المسؤول الكبير هذا المرشح بقوة للفوز، رغم أن هذا المرشح كان الأقل من بين المرشحين الآخرين في الكفاءة الإدارية. ويعود استمرار الوجوه القديمة وفوزها في الانتخابات إلى مخاوفها من موجة تطهير إذا كان لرئيس الجامعة المنتخب توجه ثوري ضد الفساد؛ ففي فترات التحديث والتحول الديمقراطي تظهر بعض القيم المحافظة والممارسات التقليدية والتي تحد من فاعلية المؤسسات في المشاركة السياسية والديمقراطية، وهو ما ظهر في سلوكيات العديد من أعضاء المجتمع الجامعي بالفيوم.

٢) التحالفات الانتخابية غير القانونية

وخلق النظام الانتخابي الجديد عددا لا نهائي من التحالفات الانتخابية غير الشرعية بين المرشحين لمناصب رؤساء الأقسام، وعمداء الكليات، ورؤساء الجامعات وأعضاء هيئة التدريس، كما انقسم المجتمع الجامعي إلى فرق وجماعات جراء دعم المرشحين في انتخابات عمادة الكليات. لقد انهالت الوعود الانتخابية من قبل المرشحين لأعضاء هيئة التدريس، على سبيل المثال، وعد أحد المرشحين في كلية التربية بتعيين أستاذين كوكيلين للكلية، وآخر كرئيس لوحدة الجودة والاعتماد بالكلية حال فوزه، كما استخدم مرشح آخر لهجة دينية في

خطابه أمام أعضاء هيئة التدريس، وأكد أنه جاء لإنهاء الظلم الواقع على شباب أعضاء هيئة التدريس من المعيدين والمدرسين المساعدين.

أما على رئاسة الجامعة، فتباينت التحالفات والوعود بين المرشحين، لا سيما المتوقع فوزهم. وقام أنصار المرشحين بالاتصال بأعضاء المجمع الانتخابي لحثهم على انتخاب مرشح معين، كما كانت هناك وعود سخية بمناصب إدارية، ومزايا عديدة لأعضاء المجمع الانتخابي. وهذه الصيغة المشوهة دفعت بعض الأوساط الأكاديمية إلى المطالبة بالعودة إلى تعيين القيادات؛ لأن النظام الجديد فيه انحراف قانوني ودستوري، كما أثارت القيادات الجديدة استياء أعضاء هيئة التدريس بعدم السير في اتجاه التطوير الذي تريده الكليات، وتتوافق هذه النتائج مع دراسة (El Obeidy, 2014) والتي أكدت وجود تأثيرات سلبية لانتخاب القيادات الجامعية.

٣) السيطرة السياسية والأمنية على الجامعات

يمثل ضمان استقلال الجامعات تحديًا كبيرًا أمام الجامعات المصرية والتي عانت من السيطرة الأمنية لعقود طويلة، حيث كان الأمن متواجدًا بصفة رسمية في الجامعة، وقام بأدوار تتجاوز في بعض الأحيان سلطة العميد أو حتى رئيس الجامعة. وكانت تعيينات أعضاء هيئة التدريس، ومحتوى المؤتمرات العلمية، وسفر أعضاء هيئة التدريس في بعثات أو مهمات علمية إلى الخارج خاضع للموافقة الأمنية. لكن بعد ثورات الربيع العربي، كان من المتوقع ألا يتخلى النظام الحاكم عن سيطرته الصارمة على الجامعات التي تشكل أكبر خزان للحركات الاجتماعية والفكرية في المجتمع، ومصدر الديناميكية السياسية. وقد قوبلت مطالبة المجموعات الأكاديمية الإصلاحية لقيادات الجامعة بالتنحي والبدء في عملية انتخاب قيادات جديدة بمقاومة من وزارة التعليم العالي، والقيادة الجامعية المعينة، والمجلس الأعلى للقوات المسلحة في ذلك الوقت (Lindsey, 2012, p.9).

كما شجعت تقلبات الفترة الانتقالية، وموجات الاضطرابات الطلابية، وتراجع سيطرة العمداء المنتخبين على الكليات، القيادة السياسية آنذاك على إعادة تعيين القيادات للسيطرة على الجامعات؛ ولذلك أصدر رئيس الدولة تعديلات على المادتين (٢٥) و(٤٣) من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢م، تضمنت إلغاء انتخاب القيادات الجامعية وإعادة تعيينهم عن طريق وزارة التعليم العالي. كما نصت التعديلات على أن تكون مدة تعيين العميد

أو رئيس الجامعة أربع سنوات قابلة للتجديد، كما يجوز لرئيس الدولة إقالة رئيس الجامعة قبل انتهاء مدته بناء على طلب المجلس الأعلى للجامعات. وهكذا، أدت التغييرات الجديدة إلى زيادة السيطرة على الجامعات، وزيادة التزام عمداء الكليات ورؤساء الجامعات بالسياسة المرسومة من قبل وزارة التعليم العالي والمجلس الأعلى للجامعات، وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (Saleh & Gamar, 2024)، والتي أكدت أن نظم الحكم في الجامعات العربية غير ديمقراطية؛ لأنها تقع تحت سيطرة مركزية من الحكومات والتي تفقدها استقلالها وهويتها.

ولقد عارضت حركة ٩ مارس من أجل استقلال الجامعات هذه التعديلات، ولكن لم تجد أذان صاغية لها، حيث أكدوا أنه بعد إقرار رئيس الجمهورية للتعديلات، انتهت تجربة انتخاب عمداء الكليات ورؤساء الجامعات إلى غير رجعة، ورأت الحركة أن هذه الخطوات تهدف إلى "تشديد الرقابة" على الجامعات وفرض السيطرة عليها مجددًا.

٤)الفشل في إضفاء الطابع التشريعي والمؤسسي على نظام اختيار القيادات الجامعية

لم يسارع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات المصرية في مأسسة تعديلات اختيار القيادات الجامعية من خلال نص تشريعي ملزم للدولة، حيث كان ينبغي عليهم ألا يتركوا الأمر للظروف ولتغير المواقف، كما كان عليهم أيضا أن يضعوا هذه التغييرات في إطار تشريعي، إذ ظنوا أنها أصبحت ملزمة للنظام، وبمجرد انتهاء المد الثوري في الدولة، تم إلغاء هذه التعديلات. كما أن عدم اتفاق أعضاء هيئة التدريس على نظام واحد لاختيار القيادات، ووضع مقترح لإزالة السلبيات أسهم بشكل كبير في قرار النظام بإلغاء هذه التعديلات. علاوة على ذلك، انقسم أعضاء هيئة التدريس إلى إسلاميين وليبراليين استجابة لمقترحات النظام بشأن التعديلات والإصلاحات التي سيتم تنفيذها في الجامعات، وبينما انضم الإسلاميون إلى اللجان التي شكلتها الحكومة، ورفض الليبراليين الانضمام إلى هذه اللجان وقاطعوها.

٥) رسوخ هياكل السلطة القديمة في الجامعات

لا يزال حوكمة الجامعات المصرية تتسم بالمركزية الشديدة، ولا يزال رئيس الدولة، ووزير التعليم العالي يتمتعان بالسلطة المطلقة على القرارات المتعلقة بشؤون الجامعة. إن هذا التنظيم الهرمي للمناصب الإدارية وتركيزها في يد عميد الكلية أو رئيس الجامعة أمر متجذر في الجامعات المصرية. ورغم أن القسم الأكاديمي هو الوحدة الأساسية لإدارة الجامعة، إلا أن العميد يستطيع تعليق أو إلغاء قرار القسم الأكاديمي، كما يمكن لوزير التعليم

العالي رفض قرارات رؤساء الجامعات بل وإعادة توجيهها مرة أخرى للأقسام الأكاديمية، من أجل مزيد من الدراسة والتمحيص. كما أن عملية اتخاذ القرار– سواء كانت أكاديمية أو مالية – تمر برحلة طويلة من القسم الأكاديمي إلى وزارة التعليم العالي مرورًا بالعديد من اللجان والمجالس في الكليات والجامعات.

كما أن هناك مؤسسات مثل المجلس الأعلى للجامعات، ووزارة التعليم العالي لها دور مؤثر في سياسات الجامعات؛ حيث إن تدخلاتهم تحد من استقلال الجامعات. لقد أدت هياكل السلطة القديمة، وأساليب الحكم التقليدية إلى إضعاف التجربة الديمقراطية؛ مما أدى إلى زيادة القيود بشكل كبير على العمداء والرؤساء المنتخبين. وقد شهدت العلاقة بين وزير التعليم العالي ورؤساء الجامعات المنتخبين شد وجذب طيلة الفترة الانتقالية، وخير مثال على هذا الأزمة التي وقعت بين رئيس جامعة القاهرة أ.د/ جابر نصار ووزير التعليم العالي بشأن العديد من الأمور الإدارية، والمالية، والأكاديمية بجامعة القاهرة، وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (الأمين، ٢٠١٨).

٦) النزعة الاستقلالية للقيادات الجامعية المنتخبة

أظهرت التجربة نزعة القيادات الجامعية المنتخبة إلى الاستقلال، من خلال مواجهة كبار المسؤولين حول مختلف القضايا في الجامعة، حيث أظهروا الثبات والقوة في التعامل مع العديد من القضايا الجامعية، وفتحت العديد من الملفات المالية، والإدارية، والأكاديمية؛ مما أثار غضب كبار المسؤولين، كما بدأ العمداء المنتخبون يطالبون بإدخال تحسينات جوهرية على العملية التعليمية، وزيادة الميزانية المخصصة لدعم المشاريع البحثية، كما بدأوا في تضمين الديمقراطية في المؤسسات التعليمية، واعتمدوا ممارسات ديمقراطية في التعامل مع مختلف القضايا في المجتمع الجامعي. وقد بدأ أن المسؤولون في وزارة التعليم العالي شعروا بالقوة المتنامية للقيادات الجامعية المنتخبة، وبحسب التعديلات الجديدة في قانون تنظيم الجامعات، لا يجوز لوزير التعليم العالي أو أي مسؤول في وزارة التعليم العالي عزل أو إقالة أي قيادة منتخبة؛ لأن ذلك مخالفة واضحة لقانون تنظيم الجامعات، وأدت هذه الأسباب مجتمعة إلى السعي لإلغاء اختيار القيادت الجامعية عبر آلية الانتخابات.

٧)الصراعات الداخلية في المؤسسات الجامعية

عانت الجامعات من وجود خلافات حادة بين أعضاء هيئة التدريس وبعض القيادات الجامعية المنتخبة، لقد زاد بشكل كبير عدد شكاوى أعضاء هيئة التدريس ضد بعض العمداء، كما تم توجيه شكاوى كيدية ضد الإدارة الجديدة المنتخبة إلى كبار المسؤولين في وزارة التعليم العالي، ويبدو أن مرحلة تصفية الحسابات بين بعض القيادات المنتخبة حديثًا، وأعضاء هيئة التدريس الذين لم يصوتوا لهم في الانتخابات قد بدأت بمجرد انتخابهم؛ لذا تميزت الفترة بوجود توتر في العلاقات؛ مما أدى إلى تفاقم الأوضاع في الكليات، وتدهور السياسات الإدارية. وفي كلية التربية أعلن العميد الجديد عداءه لعضو هيئة تدريس لم ينتخبه، حيث رفض مقابلته في مكتبه عندما واجه مشكلة تحتاج إلى حل سريع. كما وقعت عدة اشتباكات لفظية خلال مناقشات مجلس الكلية بين العميد الجديد والأساتذة المحافظين حول بعض قضايا التطوير والتحديث في برامج الكلية وأنشطتها الأكاديمية، وتتوافق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (El Obeidy, 2014).

المحور الرابع: الرؤية المستقبلية لتعزيز التحول الديمقراطي في الجامعات المصرية

تقترح الدراسة رؤية مستقبلية لتعزيز الإصلاحات الديمقراطية في الجامعات المصرية لتدعيم استقلال الجامعات، حيث تقدم الدراسة آليات تمثل ضمانات لتحقيق تحول ديمقراطي حقيقي في الجامعات المصرية يدعم استقلاليتها، وتشمل هذه المقترحات:

١–ضمان حق أعضاء هيئة التدريس في اختيار القيادات الجامعية

وقد تحقق هذا الشرط بعد ثورات الربيع العربي استجابة للضغوط التي مارسها الطلاب وأعضاء هيئة التدريس لتغيير قيادات الجامعات، واعتماد مبدأ الانتخاب الحر والمباشر، من خلال تفعيل القواعد الديمقراطية التي دعت إليها هذه الثورات. ولا شك أن هذه التجربة بجوانبها الإيجابية والسلبية كانت نقلة نوعية في تاريخ الجامعات المصرية، واعتبرت الخطوة الأولى في طريق التغيير. ورغم أنها كشفت عن سلبيات تشير إلى تغلغل قيم المجاملات، وقلة الوعي بمصالح الجامعة؛ إلا أن ذلك لم يمنع من نجاح التجربة واعتماد مبدأ انتخاب قيادات الجامعة لفترة قصيرة. وإذا كان الهدف المستقبلي للجامعات يسعى إلى تغيير السياسات الحالية (تعليميًا، وماليًا، وإداريًا)، ففي هذه الحالة لن يتم ذلك إلا من خلال قيادات جامعية منتخبة تقترح برامج للتغيير، وتلتزم بالقواعد القانونية التي نص عليها قانون الجامعات الجديد؛ لذا يجب أن تتولى المجتمعات الأكاديمية في الجامعات مسؤولية وضع

القواعد، والمعايير المناسبة لاختيار القيادات الجامعية بعد التوافق عليها من قبل أعضاء هيئة التدريس؛ لأنهم أكثر وعيًا بأوضاع جامعاتهم. ويجب أن تكون هذه الخطوات نابعة من الأكاديميين وليست مفروضة من قبل السلطة السياسية، كما أن استقلالية القيادات الجامعية ستعزز المساءلة، وتزيد الشفافية داخل المجتمع الجامعي بكل أطيافه.

٢–الاستقلال المالي والإداري للجامعات

يتم التخطيط لمعظم سياسات التعليم العالي على المستوى الوزاري، ثم يتم فرضها على الجامعات؛ وقد أدى ذلك إلى غياب الهياكل التنظيمية والإدارية المبدعة، كما أن هناك فجوة في الأداء بين واقع الأنظمة الإدارية في الجامعات، وتحقيق الأهداف المستقبلية للاستقلال الأكاديمي، والمالي، والإداري للجامعات. لذا قد يتبادر إلى الذهن العديد من الأسئلة المهمة حول التوازن بين استقلالية الجامعة واعتمادها على التمويل الحكومي الذي يصل إلى ٩٠٪ من ميزانيتها؟ وما تداعيات هذا التمويل على قرارات الجامعة وسياساتها؟ وهل يحق للحكومة التدخل المباشر والإشراف على الشئون التعليمية والبحثية للجامعات؟ وهل يحق لوزير التعليم العالي إصدار توجيهات للجامعات في قضايا حساسة تلمس الجوانب الأكاديمية والإدارية؟ كيف تدار مثل هذه المؤسسات الأكاديمية الضخمة من الداخل في ضوء هرمية صناعة القرار ومركزية التخطيط في مصر؟

وقد طالب أعضاء هيئة التدريس باستمرار بضرورة تحرير الجامعات من تدخل الجهات الرقابية (وزارة المالية ووزارة التخطيط) والقواعد المالية المطبقة في مؤسسات الدولة الأخرى. كما أن هناك ضرورة لمنح صلاحيات لمجالس الجامعات لتحل محل وزارة المالية، والجهاز المركزي للمحاسبات في شؤونهما داخل الجامعات، ولابد من بذل جهود جادة لتطوير النظام الإداري بالجامعات المصرية للانتقال من الوضع الحالي وهو الإدارة المركزية إلى أسلوب الإدارة التشاركية، إضافة إلى توسيع قاعدة العمل الجماعي، وإعطاء الأقسام الأكاديمية سلطة أكبر في القرارات المالية والإدارية، مع مراعاة التوازن بين الجانب الإداري والعلمي في مجالس الأقسام، والكليات، والجامعات، إضافة إلى تخصيص مجلس للشؤون الأكاديمية والعلمية، ومجلس آخر للشؤون المالية والإدارية على أن يتم التنسيق الدائم بينهما مع تفويض مجالس الكليات والأقسام ولهم كامل الصلاحيات لإدارتهم معًا.

٣–منع التدخلات الأمنية والسياسية في شؤون الجامعة

يتطلب هذا الشرط إزالة كافة القيود التي تعوق الحرية الأكاديمية للأساتذة والطلاب والتي تمنعهم من ممارسة الأنشطة السياسية والثقافية؛ بسبب تدخل الأمن في الأنشطة الجامعية. كما أن هيمنة الأجهزة الأمنية على المنظومة الجامعية برمتها منذ سنوات طويلة وتصاعد دورها واعتدائها على حقوق الأساتذة والطلبة، إضافة إلى انتشار الممارسات العدوانية التي تتنافى مع الأخلاق الجامعية، كل هذه أدى إلى تقليص دور الجامعات والترويج للسياسات والتوجهات الحكومية؛ مما أدى إلى تحويل الأساتذة إلى موظفين تكنوقراط على حساب دورهم التعليمي والعلمي. ورغم النجاح في استبعاد قوات الأمن واستبدالها بالأمن المدني؛ إلا أن استمرار الفكر الأمني في إدارة شئون الجامعات مازال سائدًا. ولذا يجب على كافة المجتمعات الجامعية أن تعمل على توفير مناخ جامعي جديد يختلف عما كان سائدًا في الجامعات المصرية منذ حركة التطهير التي تمت في أعقاب ثورة ١٩٥٢م. وهذا يبرز دور الأساتذة والطلاب في الإصرار على المشاركة الفعالة في انتخاب قادتهم، والالتزام بالدفاع عن حقوقهم الأكاديمية والتعليمية، واستلهام القوانين والأعراف الجامعية، والسعي بجدية لتهيئة البيئة الجامعية لممارسة الديمقراطية الحقيقية. ولا شك أن تحرير الجامعات من ميراث الخوف والحذر لن يتحقق بشكل واقعي ما لم تتحرر الجامعات من التدخلات السياسية والأمنية.

وفي نهاية الدراسة حري بنا أن نؤكد أن ما يحدث في الجامعة اليوم هو بالتأكيد انعكاس لأزمة أكثر خطورة يعيشها المجتمع المصري؛ حيث إن الهيمنة التاريخية للدولة المركزية في مصر على مؤسسات المجتمع، وتأثير المرحلة الناصرية التي اتسمت بالروح الوطنية، أضعفت مقاومة الأكاديميين لسيطرة الدولة على الجامعات. كما أن التغيرات الهيكلية التي شهدها الاقتصاد المصري، وموجات هجرة العمل لأعضاء هيئة التدريس إلى دول الخليج، وظهور الصحوة الدينية في الجامعات والتي بدأت في السبعينيات أدت إلى تسريع وتحفيز الرأسمالية في سياق مؤسسات التعليم العالي. وهكذا كانت سياسات الانفتاح الاقتصادي هي البيئة الحاضنة للتبعية والامتثال لضغوط وسيطرة النظام الحاكم على الجامعات. وعليه فإن استقلال الجامعة يعني أن قرارها ينبع من هيئاتها الأكاديمية، ويهدف إلى تحقيق مصالحها، وعدم الخضوع لقرار أمني أو نظام سياسي؛ فلا يمكن تطوير التعليم دون استقلال حقيقي للجامعة، وقد قام النظام السابق بتأميم المشاركة الديمقراطية في اختيار

قيادات الجامعة، لكن مع ثورات الربيع العربي تغير نظام الاختيار وأصبح أكثر ديمقراطية، حيث تغيرت آليات اختيار القيادات الجامعية بعد ثورات الربيع العربي، وذلك بسبب مطالب أعضاء هيئة التدريس، ورغبتهم في التخلص من كافة الإجراءات القمعية في الجامعة بما في ذلك تعيين قيادات الجامعة، لكن وجود هياكل السلطة القديمة في الجامعة، وانتشار الفساد الإداري في الجامعات، وميل القيادات الجديدة إلى الاستقلال، مهد الطريق لإنهاء هذه التجربة الديمقراطية سريعا.

المراجع

أولًا: المراجع العربية

إبراهيم، آمال محمد (٢٠١٩). تفعيل دور الجامعة فى مواجهة مظاهر الانحراف الفكرى المجتمعى فى ضوء متطلبات تحقيق الأمن الفكرى فى الشريعة الاسلامية، دراسة تحليلية. *مجلة كلية التربية*، كلية التربية، جامعة أسيوط، مج ٣٥،ع٥، ص ص ١٠٤–١٨٨.

إبراهيم، شادية فتحي (٢٠٠٥). *الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية*. عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية.

أبن منظور، محمد بن مكرم ابو الفضل (١٩٩٤). *لسان العرب*. ط٣، دار صادر، بيروت

أبو العنين، محمد (٢٠٢٠). اتجاهات علم الاجتماع النظرية والمنهجية في دراسة بنية النظام العالمي، مقال مرجعي. *المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية*، ع٢، ص ص ٢٢–٥٩.

الجميعي، عبدالمنعم الدسوقي (١٩٨٢). *الجامعة المصرية والمجتمع ١٩٠٨–١٩٤٠*. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة.

الديب، أحمد (٢٠١٧). ننشر مقترح نقابة علماء مصر لاختيار القيادات الجامعية.. رئيس القسم يشرف على اختياره الوكيل.. اختيار العميد يتم من خلال إعلان ولجنة تضم نائبين.. وشروط جديدة لاختيار رئيس الجامعة، متوفر علي : https://www.vetogate.com/1096981

الأمين، عدنان (2018) .الجامعات العربية وتحديات التغير الاجتماعي. *مجلة عمران للعلوم الاجتماعية*، مج7 ،ع 26، ص ص.84 –61.

السباخي، عمر(1994). استقلال الجامعة بين الشعار والتطبيق. *التربية المعاصرة ,دار المعرفة الجامعية–الاسكندرية"*، السنة الحادية عشر (٤) ،ع٣٣، ص ص ٢٢٧–٢٣٧.

الشرفات، صالح سويلم (٢٠١٩). درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية للمبادئ الديمقراطية ودور الجامعات في تعزيز هذه الممارسة من وجه نظر طلبة كليات العلوم التربوية. *دراسات العلوم التربوية*، مج 46 ،ع1 ،ص ص ٥١٥–٥٣٤.

الوحيشي، علي مصباح محمد (٢٠١٥). دراسة نظرية في التحول الديمقراطي. *مجلة كلية الأقتصاد للبحوث العلمية*، جامعة الزاوية، مج ١، ع٢، ص ص ٤٨–٦٦.

بوابة الأهرام (٢٤ اكتوبر ٢٠١١). فوز الدكتور أحمد طه بانتخابات عميد كلية التربية بجامعة الفيوم. متاح علي: https://gate.ahram.org.eg/News/130358.aspx

بوابة الأهرام (٩ اكتوبر ٢٠١١). إضراب أساتذة الخدمة الاجتماعية بجامعة الفيوم بسبب انتخابات العمادة. متاح علي: https://gate.ahram.org.eg/News/124608.aspx

جمهورية مصر العربية (٢٠١٢). قانون رقم رقم ٨٤ لسنة ٢٠١٢ بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩، لسنة ١٩٧٢م. الجريدة الرسمية، العدد ٢٨ مكرر.

حامد، رؤوف عباس (١٩٩٤). *تاريخ جامعة القاهرة*. دار النشر الاليكتروني، القاهرة.

حتاملة، حابس محمد & دراوشة، نجوى عبد الحميد (٢٠١٩). الأداء المؤسسي ودوره في تحسين إنتاجية الجامعات الخاصة في شمال الأردن من وجهة نظر القادة الأكاديميين. *مجلة دراسات: العلوم التربوية*،ع ٢، مج ٤٦، ملحق ٢، ص ص ٢٦٩–٢٨١.

حمد، زياد جمال (٢٠١٠). العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي. *مجلة مداد للآداب، الجامعة العراقية*، ع ١٤، ص ص ٥٦٩–٦١٥.

حنفي، محمد طه(٢٠٠٩). استقلال الجامعات وفاعلية إدارتها، دراسة مقارنة بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر. *دراسات تربوية واجتماعية*، جامعة حلوان، مج١٥، ع٢، ص ص ١٥١–٢٢٧.

خضري، السيد (سبتمبر، ٢٠٠٨). هلال: تنفيذ مشروع زيادة دخل الاساتذة هذا العام ، جريدة اليوم السابع، متوفر علي: https://www.youm7.com/story/2008/9/26/

خورشيد، معتز (يونيه، ٢٠١٤). أختيار القيادات الجامعية بين الأختيار والتعين، متوفر علي: https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=19062014&id=6f19d81f-b0ae-4950-96fa-2c2732ed7e77

خورشيد، معتز (مارس ٢٠١٦). استقلال الجامعات ومستقبل التعليم العالي المصري، المصري اليوم، متوفر علي : https://www.almasryalyoum.com/news/details/905310

دويدي، رجاء وحيد (٢٠٠٠). *البحث العلمي اساسياته النظرية وممارساته العملية*. دار الفكر المعاصر، بيروت

قمبر، محمود مصطفي & المسند، شيخة عبدالله (١٩٩٦). الرقابة علي الجامعات وقائع وتوجهات. مؤتمر التعليم العالي في مصر وتحديات القرن الحادي والعشرين المنعقد في مركز إعداد القادة بالقاهرة في الفترة من ٢٠–٢١ مايو.

كربوش، أحمد (٢٠٢٣). أشكالية التحول الديمقراطي، دراسة نظرية. *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*، مج ٦ ،ع١، ص ص ٧٤٣–٧٥٥.

كريم، سامح (١٩٨٧). *طه حسين ومعاركه الأدبية والفكرية*. كتاب الجمهورية، القاهرة

رؤوف عباس (٢٠٠٨). *الجامعة المصرية والمجتمع مائة عام من النضال الجامعي ١٩٠٨–٢٠٠٨*، جماعة العمل من أجل استقلال الجامعة، ٩ مارس.

سعيد، جلال مصطفي (ابريل ٢٠٢٤). تحديات حقيقية تواجه أساتذة الجامعات، جريدة المصري اليوم، متوفي علي: https://www.almasryalyoum.com/news/details/3135141

سلام، محمد شكري (٢٠٠٢). سوسيولوجيا التحديث والتغيير في المجتمع القروي: قراءة تركيبية ونقدية في الحالة المغربية. *عالم الفكر*، مج ٣٠، ع ٣، ص ص ٧–٥٥.

سورسن، غيورج (٢٠٠٨/٢٠١٥). الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيرورات والمأمول في عالم متغير، ترجمة عفاف البطاينة. المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة.

شريف، محمد محمد شريف (٢٠١٢). أستقلال الجامعات المصرية على ضوء خبرات بعض الدول والمواثيق والأعلانات العالمية. *المجلة التربوية*،ع ٣٢، ص ص ٩٢–١٣٨.

صابر، خلود (٢٠١٤). *استقلال الجامعة*. مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان.

داود، توفيق (٢٠١٥). نظريات التحديث الأوروبية وانعكاساتها في الفكر الاقتصادي الغربي المعاصر. *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الانسانية*، مج٣٧، ع١، ص ص ٤٥–٦٢.

دقو، عامر مهدي (٢٠١٥). العلاقة بين التعليم الجامعي والديمقراطية في الوطن العربي. المؤتمر السنوي الرابع للعلوم الاجتماعية والانسانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مراكش في الفترة من ١٩–٢٢ مارس.

عارف، نصر محمد (٢٠٠٢). *التنمية من منظور متجدد التحيز–العولمة– مابعد الحداثة*. القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

عبدالرحمن، عواطف (٢٠١٥). استقلال الجامعة أشكالية تتجدد. جريدة الأهرام، متاح علي: /https://gate.ahram.org.eg/daily/News/131690/4/443187

عثمان، حسن (٢٠١٥). *منهج البحث التاريخي*. دار المعارف، ط٥، القاهرة.

عدلي، هويدا (٢٠١٧). قيمة المواطنة لدي الجامعات العربية. *أضافات*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ع ٣٦–٣٧، ص ص ١٧–٤٥.

عشيبة، فتحي درويش (٢٠٠٩). *الإدارة الجامعية بين لبتفاعل مع التحديات المعاصرة ومشكلات الواقع: دراسات في تطوير التعليم الجامعي علي ضوء التحديات المعاصرة*. الاكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة.

عمران، كامل & داود توفيق (٢٠٠٨). *علم الاجتماع التنمية*. منشورات جامعة دمشق.

عمر، أحمد محتار عبد الحميد (٢٠٠٨). *معجم اللغة العربية المعاصرة*. عالم الكتب، القاهرة.

عبد المحسن، رانيا طلعت & نوير، عبد السلام علي & محمد، علاء عبد الحفيظ (٢٠٢٢). مؤشرات التحول الديمقراطي في تونس في أعقاب ثورة ١٨ ديسمبر ٢٠١٠ وحتي عام ٢٠٢٠. *المجلة العلمية لكلية التجارة*، جامعة أسيوط، ع ٧٦، ص ص ٢٠٩-٢٣١.

غبور، أماني السيد (٢٠١٩). رؤية استراتيجية مقترحة لتطوير البحث العلمى فى الجامعات المصرية لتعزيز قدرتها التنافسية. *مجلة بحوث التربية النوعية*، ع ٥٤، ص ص ٦٣-١٠٩.

غليون، برهان (د.ت). الديمقراطية المفروضة والديمقراطية المختارة "الخيارات العربية الراهنة في الأنتقال إلي الديمقراطية". علي خليفة الكواري "محررًا" مدخل إلي الأنتقال إلي الديمقراطية في البلدان العربية، بيروت.

لامه، أشرف علي محمد(٢٠١٣). التخلف والتنمية بين نظريات التحديث ونظريات التبعية. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بن وليد، ص ص ١٩٦-٢٢٣.

مغيث، كمال (٢٠١٨). جامعة القاهرة تاريخ وسيرة. في مجموعة مؤلفين " *سير عشر جامعات حكومية*"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت.

منصور، ماجدة عبدالشافى خالد (٢٠٢٠). التحول الديمقراطي وأثره على المشاركة الشعبية في الإصلاح الدستوري دراسة مقارنة. *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية- المنوفية*، مج ٥٢، ع ٣، ص ص ٥٨٢-٦٧٨.

موقع جامعة الفيوم الاليكتروني (١٢ أكتوبر، ٢٠١١). البيان الثاني من اللجنة المشرفة علي انتخابات رئيس الجامعة. متوفر علي: https://www.fayoum.edu.eg/newsdetails.aspx?id=1758

موقع جامعة الفيوم الاليكتروني (٢٣ نوفمبر، ٢٠١١). أ.د. عبد الحميد عبدالتواب صبري رئيسا لجامعة الفيوم. متوفر علي: https://www.fayoum.edu.eg/newsdetails.aspx?id=1812

نصيب، نعيمه (٢٠٠٦). نظرية التحديث السياسي والتحول الديمقراطي للمجتمعات النامية. *مجلة أمل*، مج ١٤، ع ٣١، ص ص ٢٢٠-٢٢٧.

هلال، علي الدين (٢٠٠٦). حول مفهوم التحول الديمقراطي. *مجلة النهضة*، مج٧، ع٢، ص ص أ-ب.

ياسين، أشرف محمد عبدالله (٢٠١٦). الثورة والتحول الديمقراطي في دول الموجة الرابعة للديمقراطية: دراسة للثورات الأنتخابية. *مجلة بحوث الشرق الأوسط*، ع ٣٨، ص ص ٥٩–١٠٠.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

Abdellah, A. (2008). *The student movement and national politics in Egypt 1923-1973* (2nd ed.). Cairo, Egypt: American University in Cairo Press.

Abdelfadeel, M. (2014). In solving the crisis of universities in Egypt: university and future. CNN newspaper, available at: https://arabic.cnn.com/middleeast/2014/10/25/opinion- violence-against-university-students.

Agasisti, T. (2017). Management of higher education institutions and the evaluation of their efficiency and performance. *Tertiary Education and Management*, 23(3),187–190. https://doi.org/10.1080/13583883.2017.1336250

Ahmed, H. (2015). Strategic approach for developing world class universities in Egypt. *Journal of Education and Practice*, 6(5), 125-145.

Ashida, A. (2023). The role of higher education in achieving the sustainable development goals. In: Urata, S., Kuroda, K., Tonegawa, Y. (eds) *Sustainable development disciplines for humanity*. Sustainable Development Goals Series. Springer, Singapore.

Bradshaw, P., & Fredette, C. (2009). Academic governance of universities reflections of a senate chair on moving from theory to practice and back. *Journal of Management Inquiry*, 18(2), 123-133.

Bryden, J., & Mittenzwei, K. (2013). Academic freedom, democracy and the public policy process. *Sociologia Ruralis*, 53(3), 311–330.

Cole, J. R. (2017). Academic freedom as an indicator of a liberal democracy. *Globalizations*, 14(6), 862–868.

Collins Dictionary (2024). Available at: https://www.collinsdictionary.com/dictionary/english/transition

Dobbins, M., & Knill, C. (2017). Higher education governance in France, Germany, and Italy: Change and variation in the impact of transnational soft governance. *Policy and Society*, 36(1), 67–88.

Downey, J. (2008). Accountability versus autonomy: Meeting of vice president conference, Board of Canada, Quality Network of Universities Thursday 13, November.

Giddens, A. (1990). *The Consequences of modernity*. Polity Press, Cambridge.

Ellis, C., & Bochner, A. P. (2000). Autoethnography, personal narrative, reflexivity: Researcher as subject. In N. K. Denzin & Y. S. Lincoln (Eds.), *Handbook of Qualitative Research* (pp. 733-768). London: Sage.

Ellis, C. (2004). *The ethnographic: A methodological novel about autoethnography*. Walnut Creek, CA: AltaMira Press.

El-obeidy, A. (2014). Democratic reform in Egyptian universities. *INTERNATIONAL HIGHER EDUCATION*, 74, 25-27.

Epstein, D. L., Bates, R., Goldstone, J., Kristensen, I. & O'Halloran, S. (2006). Democratic transitions. *American Journal of Political Science*, 50(3), 551–569.

Fetterman, D., (2010). *Ethnography step by step*. 3rd edition. California, USA: Thousand Oaks, Sage publication, Inc.

Gavrov, I. & Klyukanov, S. (2015). Modernization, sociological theories of. In James D. Wright (eds): International encyclopaedia of the social & behavioral sciences,(707-713), Oxford: Elsevier.

Golafshani, N. (2003). *Understanding reliability and validity in qualitative research*. The Qualitative Report, 8(4), 597-606.

Göransson, B., & Brundenius, C. (2011). *Universities in transition the changing role and challenges for academic institutions*, Springer.

Jerome, T. (2001). Changes in locus of control beliefs in polish universities before and after democratization. *The Journal of Social Psychology*, 132(2), 217-222.

Jones, S. (2005). Autoethnography: Making the personal political. In Norman K. Denzin & Yvonna S. Lincoln (Eds.), *Handbook of qualitative research* (pp.763-791). Thousand Oaks, CA: Sage.

Ibrahim, B. (April 2011). The role of Arab universities in democratic transitions. The Talloirs Network, available at: https://talloiresnetwork.tufts.edu/the-role-of-arab- universities-in-democratic-transitions/

Hajer Kratou, H., & Laakso, L. (2022). The impact of academic freedom on democracy in Africa. *The Journal of Development Studies*, 58(4), 809-826, DOI: 10.1080/00220388.2021.1988080

Kassimir, R. (2009). Academic freedom and regime transition. *Social Research*, (76), 2, 623-626. Free Inquiry at Risk: Universities in Dangerous Times, Part I.

Kohtamäki, V., & Balbachevsky, E. (2018). University autonomy: From past to present. Tampere University Press, https://urn.fi/URN:NBN:fi:tuni-201906242189.

Gwynne, R.N. (2009). Modernization Theory. In, Kitchin, R., & Nigel, T. (eds). *International encyclopaedia in human Geography*, (pp.163-167), Elsevier.

Kristinsson, S. (2023). Constructing universities for democracy. *Stud Philos Educ*, 42, 181–200, https://doi.org/10.1007/s11217-022-09853-5

Levin, M & Greenwood, D. J. (2016). *Creating a new public university and reviving democracy: Action research in higher education* (Higher Education in Critical Perspective: Practices and Policies, 2. Berghahn Books.

Levy, D. (Feburary 2013). University democrcy in democracies? Inside Higher Edu. Available at: https://www.insidehighered.com/blogs/world-view/university-democracy-democracies

Lindsey, U. (2012). Freedom and reform at Egypt's universities. Carnegie Middle East Center, available at: https://carnegieendowment.org/research/2012/09/freedom-and-reform-at-egypts-universities?lang=en&center=middle-east

Mai, A. N., & Hai Do, H. T., & Mai, C.N., & Nguyen, N.D. (2020). Models of university autonomy and their relevance to Vietnam. *Journal of Asian Public Policy, https://doi.org/10.1080/17516234.2020.1742412*

Mazawi, A.E. (2011). The higher education revolution that is yet to happen. *International Higher Education*, 65, 12-13

Muncey, T. (2010). *Creating autoethnographies*. Los Angeles: Sage.

Najjar, F. M. (1976). State and University in Egypt during the Period of Socialist Transformation, 1961-1967. *The Review of Politics*, 38(1),57-87.

Paul, L. (2005). Democratization in Eastern Europe. In Potter David(ed). *Democratization*. Cambridge.

Post, R. C. (2012). *Democracy, expertise, and academic freedom: A first amendment jurisprudence for the modern state*. New Haven, CT: Yale University Press.

Reid, D. (1990). *Cairo University and the making of modern Egypt.* Cambridge University press.

Richards, A. (1992). *Higher education in Egypt", WPS 862, Population and Human Resources Department, the World Bank. Available at:* http://documents.worldbank.org/curated/en/163341468770080097/pdf/multi-page.pdf

Rodrigo, O., & Caïs, J., & Monforte-Royo, C. (2017). Transfer of nurse education to universities under a model of person-centred care: A consequence of changes in Spanish society during the democratic transition. *Nurse Education Today*, 54, 21–27.

Saidani, M. (2017). Democracy in Arab universities. *Contemporary Arab Affairs*, 10(3), 426-442. https://www.jstor.org/stable/10.2307/48599931

Saleh, M. F., & Gamar, S. A. (2024). Applying a democratic evidence-based decision-making model: a case illustration of policy development at an Arab University. *Journal of Higher Education Policy and Management*, 1–17. https://doi.org/10.1080/1360080X.2024.2345321

Salter, B., & Tapper, T. (1995). The changing idea of university autonomy. *Studies in Higher Education*, 20 (1), 59–71.

Shann, M. (1992). The Reform of Higher Education in Egypt. *Higher Education*, 24(2), pp. 225-246.

Tierney, W. G. (2022). The role of colleges and universities in defending and preserving democracy. *Change: The Magazine of Higher Learning*, 54(6), 5-12.

Tolba, N. (2019). *Student culture in a changing world: The paradox of politics, education, and religion*. Ergon Verlag.

Trakman, L. (2008). Modelling university governance. *Higher Education Quarterly*, 62(1/2), 83. https://doi.org/10.1111/j.1468-2273.2008.00384.x

UNESCO (1992). Academic freedom and university autonomy: Proceeding international conference on academic freedom and university autonomy, Sinaia, Romaina. Http://unescodoc.unesco.org/ark/48223/pf0000092770

Warden, R. (19, June, 2011). EGYPT: Universities incubators for the revolution. University world news: the global window on higher education. Retrived at: https://www.universityworldnews.com/post.php?story=20110618183237325

Yokoyama, K. (2008). Changing definitions of university autonomy: The cases of England and Japan. *Higher Education in Europe*, 32(4), 399-409.